الأمم المتحدة S/PV.8912*

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٩١٢

الأربعاء، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دي لافوينتي راميرس	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيد بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد داي بنغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيماني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد عثمان
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورانتس

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

---

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد يان كوبيتش، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛ والسيدة لميس بن سعد، الأستاذة المساعدة في جامعة طرابلس والناشطة السياسية وعضو ملتقى الحوار السياسي الليبي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات يقدمها السيد كوبيتش والسفير ت. س. تيرومورتي، الممثل الدائم للهند، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بشأن ليبيا، والسيدة بن سعد.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبيتش.

السيد كوبيتش (*تكلم بالإنكليزية*): تأتي إحاطتي اليوم في وقت دقيق للغاية إذ تبقى شهر واحد على الانتخابات في ليبيا وفي أعقاب المؤتمر الذي استضافه الرئيس ماكرون وشاركت في رئاسته كل من ليبيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والأمم المتحدة وعُقد في باريس في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وبمشاركة ٣٠ من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، حيث مثل هذا المؤتمر فرصة لتعزيز التوافق الدولي دعماً لتنفيذ عملية سياسية تقودها ليبيا وتملك زمامها وتيسرها الأمم المتحدة، بما يفضي إلى حل سياسي للأزمة الليبية. وجدد المشاركون في المؤتمر المعقود في فرنسا، بمن فيهم السلطة التنفيذية المؤقتة في ليبيا، دعمهم لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي طال انتظارها.

وشدد البيان الختامي المتفق عليه في مؤتمر باريس على أهمية التزام جميع الأطراف الليبية المعنية بشكل لا لبس فيه بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة وشاملة للجميع وذات مصداقية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، على النحو المنصوص عليه في خارطة الطريق التي أقرها ملتقى الحوار السياسي الليبي وصادق عليها قرارا مجلس الأمن ٢٥٧٠ (٢٠٢١) و ٢٥٧١ (٢٠٢١)، وكذلك استنتاجات مؤتمر برلين الثاني في ٢٣ حزيران/يونيو، وعلى قبول نتائج هذه الانتخابات. وهنا، أكرر دعوة جميع الأطراف الليبية والمرشحين إلى الوفاء بالتزاماتهم إزاء إجراء الانتخابات في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر والالتزام بشكل علني باحترام حقوق خصومهم السياسيين قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها والامتناع عن استخدام خطاب الكراهية أو الانتقام والتهديدات والتحريض على العنف والمقاطعة وقبول نتائج الانتخابات والتمسك بالتزامهم بمدونة السلوك التي أعدتها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

وأبرز المؤتمر أهمية تجنب أي فراغ في السلطة، وضرورة أن يتم نقل السلطة من السلطة التنفيذية المؤقتة الحالية إلى السلطة التنفيذية المنتخبة حديثا في أعقاب إعلان المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بشكل متزامن عن النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

وفي آخر إحاطة قدمتها في ١٠ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8855)، أبلغت مجلس الأمن أن رئيس مجلس النواب قد أحال إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات القانون رقم ١/٢٠٢١، الذي يحدد الإطار القانوني للانتخابات الرئاسية. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أحال رئيس مجلس النواب القانون رقم ٢/٢٠٢١ المتعلق بالانتخابات البرلمانية، الذي يستند أساسا إلى القانون الانتخابي للانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤. وينص القانون رقم ٢/٢٠٢١ على أن يحدد مجلس النواب موعد الاقتراع للانتخابات البرلمانية التي ستجرى بعد ٣٠ يوما من الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، بناء على اقتراح من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. ومن المتوقع أن تقترح مفوضية الانتخابات المواعيد المحددة للانتخابات بعد وضع اللمسات الأخيرة على قائمة المرشحين للانتخابات الرئاسية في أوائل كانون الأول/ديسمبر عقب

عملية البت في الشكاوى والطعون. ومن الضروري أن يصادق مجلس النواب فورا على مواعيد الاقتراع للانتخابات البرلمانية والرئاسية، على النحو الذي اقترحته مفوضية الانتخابات.

وعقب فشل ملتقى الحوار السياسي الليبي في الاتفاق على أساس دستوري لإطار قانوني للانتخابات، وبهدف التخفيف من المخاطر المتعلقة بالنزاعات الانتخابية، ما فتئت البعثة تحث مجلس النواب وغيره من الجهات الفاعلة المؤسسية والسياسية على معالجة الشواغل التي أعربت عنها الجهات المعنية الليبية بشأن أوجه القصور الإجرائية والموضوعية في القوانين الانتخابية وتعديل الإطار الانتخابي. وحثثنا مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة على متابعة العملية التشاورية على النحو المنصوص عليه في الاتفاق السياسي الليبي، وحثثنا على إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية شاملة بالتزامن، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وطوال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، لم يصدر مجلس النواب سوى بعض التعديلات التقنية التي طلبتها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات على كل من قانون الانتخابات الرئاسية وقانون الانتخابات البرلمانية.

وعقب تلقي مجلس النواب لقانوني الانتخابات المعدلين، أعلن رئيس المفوضية في مؤتمر صحفي عقد في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر عن بدء عملية تسجيل المرشحين للانتخابات الرئاسية والبرلمانية في اليوم التالي. واختتمت عملية الانتخابات الرئاسية في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وتعتزم مفوضية الانتخابات بعد ظهر اليوم الإعلان عن قائمة أولية للمرشحين من بين ٩٨ مرشحا، من بينهم امرأتان، من جميع أنحاء البلد سجلوا أسماءهم للانتخابات الرئاسية. وحتى الآن، سجل ٢ ٠٠١ مرشح، من بينهم ٢٧٦ امرأة، أسماءهم للانتخابات البرلمانية في عملية التسجيل الجارية، التي من المفترض أن تنتهي في ٧ كانون الأول/ديسمبر.

وخلال المؤتمر الصحفي الذي عقد في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أكدت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات خطة إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، في حين ستجرى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بعد ٥٠ يوما تقريبا من يوم ٢٤ كانون الأول/ديسمبر من أجل استيعاب فرز النتائج والتحديات والطعون الانتخابية المحتملة. كما ذكرت أن النتائج النهائية للانتخابات ستعلن بالتزامن.

وفي موازاة ذلك، بدأت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر توزيع بطاقات الناخبين في جميع أنحاء البلد على أكثر من ٢,٨ مليون ناخب مسجل. وحتى الآن، تم توزيع أكثر من ١,٨٤ مليون بطاقة انتخابية في ٩٠٦ ١ مراكز انتخابية في جميع أنحاء البلد في العملية الجارية، تغطي الآن نحو ٦٤,٣ في المائة من مجموع عدد الناخبين المسجلين.

وحتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر، كانت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تعتمد المراقبين المحليين والدوليين ووسائط الإعلام. وحتى الآن، قدم أكثر من ٢٠٠ ٣ مراقب محلي، و ٣٢٠ ممثلا عن وسائط الإعلام الوطنية، و ٢٠ من وسائط الإعلام الدولية، وتسع منظمات دولية للمراقبة طلباتهم لاعتمادها من قبل مفوضية الانتخابات من أجل الانتخابات المقبلة. وأدعو المنظمات المحلية والإقليمية والدولية إلى تقديم طلبات اعتمادها إلى المفوضية في الوقت المناسب لإرسال مراقبين لانتخابات كانون الأول/ديسمبر.

وبينما أشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها المفوضية لإجراء الانتخابات على الرغم من التحديات التقنية والإطار الزمني القصير، لا بد لي من الإبلاغ عن أن المناخ السياسي لا يزال يتسم بالاستقطاب بشدة. ويؤكد عدد المرشحين للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وكذلك الناخبين المسجلين، أن الشعب الليبي، من جميع أنحاء البلد، حريص على الذهاب إلى صناديق الاقتراع وانتخاب ممثليه بصورة ديمقراطية.

وفي الوقت نفسه، لا تزال المعارضة الصريحة لعقد الانتخابات على أساس الإطار القانوني القائم مستمرة، إذ يواصل بعض القادة والدوائر الانتخابية التشكيك في شرعية القوانين الانتخابية الصادرة عن مجلس النواب لأسباب مختلفة، وبالتالي التشكيك في شرعية العملية برمتها. كما أنهم يشيرون إلى وجود شروط دون المستوى المرغوب فيه لإجراء الانتخابات.

وبالإضافة إلى ذلك، ومع مضي العملية قدما، تتصاعد التوترات بشأن أهلية بعض المرشحين البارزين للرئاسة، إلى جانب المخاوف من المواجهة المسلحة أو من أن الإطار الحالي قد يعيد البلاد إلى الحكم الاستبدادي. وأدعو جميع من يطعنون في العملية أو المرشحين إلى توجيه الطعون من خلال الآلية القضائية القائمة وإلى إبداء الاحترام الكامل لحكم السلطة القضائية.

وفي الوقت نفسه، حتى أولئك الذين يعارضون الانتخابات على أساس الإطار التشريعي الحالي والأساس الدستوري، وبدون وجود دستور دائم وفي ظروف أقل من المثلى، يتفقون على أن ليبيا بحاجة إلى انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة. وكما قالوا، فإن الطريق نحو إقامة ليبيا مستقرة وموحدة هو من خلال صناديق الاقتراع، وليس من خلال صناديق الذخيرة. ويؤكد المؤيدون للانتخابات أن المواجهات السياسية يجب ألا تتحول، ولن تتحول، إلى مواجهة مسلحة، وأنهم لن يسلكوا هذا الطريق، وأن الليبيين سيجدون حلولا لمشاكلهم فيما بينهم إذا تركوا دون تدخل أجنبي.

ولذلك، فإنني أؤيد الدعوة الموجهة للجهات المعنية الليبية إلى اتخاذ خطوات، بما في ذلك المساعي الحميدة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، لزيادة الثقة المتبادلة وحشد الدعم للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة وقبول النتائج، ولجميع السلطات والمؤسسات الليبية ذات الصلة لتقديم الدعم اللازم للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع وذات مصداقية في بيئة آمنة وسلمية وبمشاركة وتمثيل كاملين ومتساويين ومجديين للمرأة وبإدماج الشباب.

وفيما يتعلق بالملف الأمني، وفي حين يستمر وقف إطلاق النار، لا يزال وجود المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتزقة مصدر قلق بالغ لليبيا والمجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان المنطقة، ولا سيما جيران ليبيا. بيد أن اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ واصلت إحراز تقدم. وبدعم وتيسير من البعثة، اجتمعت اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ في جنيف في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ووضعت خطة عمل لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية بطريقة متزامنة ومرحلية وتدريجية ومتوازنة. وتتماشى الخطة مع اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ والقرارين ٢٥٧٠ (٢٠٢١) و٢٥٧١ (٢٠٢١)، فضلا عن نتائج مؤتمري برلين، وينبغي أن تمهد الطريق أمام المراحل الأولى لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب، مع الأخذ في الاعتبار الكامل احتياجات وشواغل ليبيا وجيرانها كخطوة نحو التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار والقرار ٢٥٧٠ (٢٠٢١).

وقد تم تقديم خطة العمل أثناء مؤتمر دعم استقرار ليبيا الذي نظمته حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، والذي أرحب به كونه أول لقاء دولي يُعقد في ليبيا منذ بداية الأزمة ونظراً لكونه شاهداً مهماً على ملكية ليبيا وقيادتها للعملية السياسية نحو تحقيق الوحدة والاستقرار في البلد.

وبالبناء على هذه المستجدات الإيجابية، استضافت جمهورية مصر العربية في القاهرة في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر المحادثات التنسيقية للجنة (٥+٥) مع دول جوار جنوبي ليبيا وهي تشاد والنيجر والسودان. واختتمت المباحثات الإيجابية بين الدول الأربعة باتفاق على مفهوم آلية ناجعة للتواصل والتنسيق دعماً لتنفيذ خطة العمل الرامية لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من الأراضي الليبية.

وبينما نلتقي اليوم، تجتمع لجنة ٥+٥ العسكرية المشتركة مع وفد الاتحاد الإفريقي في تونس. ويسرني أيضاً أن أعلمكم بأن هناك ترحيباً للجنة (٥+٥) لخوض مشاورات مماثلة في كل من أنقرة وموسكو حيث تنوي اللجنة التشاور مع البلدان الإقليمية الأخرى، لا سيما دول الجوار. واستكمالاً لهذه الخطوات الإيجابية ودعماً لها، أُرسلت أول مجموعة من مراقبي الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار إلى ليبيا في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر.

وبينما نرحب بهذا التقدم المهم، فإننا ندرك أيضاً أنه مع اقتراب موعد الانتخابات، تتجلى خطورة تحول الانقسامات السياسية والمؤسسية المترسخة إلى مواجهة مسلحة تشعلها المواقف المتعنتة

والخطاب التحريضي والأخبار الزائفة. ففي المنطقة الغربية ولا سيما في العاصمة، يتصاعد الاحتقان ويمكن أن يؤدي إلى تصعيد أكبر في خضم الاستقطاب المقترن بالانتخابات. إن التشظي الحاصل في السياق السياسي والافتقار إلى عملية سياسية وانتخابية تقوم على الشمول والتشاور وما يترتب على ذلك من غياب الثقة والتوافق، واستمرار الجدل حول العملية الانتخابية يمكن أن يقوض تنفيذ العملية الانتخابية.

وقد سُجلت بعض الحوادث التي طالت المراكز الانتخابية المعنية بإصدار بطاقات الناخبين. وقد استحدثت وزارة الداخلية خلية تأمين الانتخابات لضمان تأمين مراكز الاقتراع وهي ملتزمة بالتصدي لأية حوادث أمنية تعيق الوصول للمراكز الانتخابية. حيث قد تتسبب الأعمال التي تمارسها المجموعات المناهضة للانتخابات في حالات عرقلة للمواطنين الراغبين بتسلم بطاقات الناخبين الخاصة بهم بغية الإدلاء بأصواتهم لاحقاً. كما أن إمكانية إجراء الحملات الدعائية بحرية في الشرق والجنوب والغرب هي أيضاً على المحك. فالطعون القانونية الرامية إلى إلغاء نتائج الانتخابات ربما تعيد إحياء أزمة مؤسساتية ودستورية عقب الانتخابات. وبالإضافة إلى أنه لا يمكن استبعاد تزايد احتمالية ارتكاب منظمات تنتهج التطرف والعنف لأعمال متفرقة بهدف تعطيل عمليات الاستقرار.

ولا يزال وضع حقوق الإنسان في ليبيا حرجا. ففي هذه الفترة السابقة للانتخابات، ثمة مخاوف بشأن القيود المفروضة على الحريات الأساسية من خلال تدابير تشريعية. إذ ارتفع عدد الحوادث الموثقة لاستهداف الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني والأفراد ممن يعبرون عن آرائهم المناهضة لأجهزة الدولة والمجموعات المسلحة والأطراف السياسية.

ويستمر فرض الإجراءات الرامية لتقييد منظمات المجتمع المدني. فقد يُرفض تسجيل منظمات المجتمع المدني أو يتم حلّها بأمر من السلطة التنفيذية ولأسباب واسعة النطاق. وهنا، أدعو السلطات الليبية إلى رفع هذه القيود وضمان إتاحة حيز مدني آمن لجميع الأفراد والمنظمات وإلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين الحقوقيين.

ويساورني أيضاً قلق شديد إزاء الاستمرار في اللجوء لخطاب الكراهية والتحريض على العنف، بما في ذلك العنف الجنسي ضد ناشطي المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما النساء المنخرطات في الشأن السياسي. حيث طالت العديد منهن أعمال عنف وإساءة وتشهير عبر مواقع التواصل الاجتماعي وتهديد بما في ذلك التهديد بالاغتصاب وغير ذلك من صنوف العنف الجنسي، وفي بعض الحالات آلت إلى عواقب مميتة. ويعد النهوض بحقوق المرأة وتمكينها إلى جانب التصدي للانتهاكات وضمان حماية المرأة أمر ذو أهمية خاصة في السياق السياسي الحالي ومع الانتخابات المقبلة.

وما يزال الإبلاغ عن ارتفاع معدلات الاحتجاز التعسفي وغير القانوني وتوثيقها في ليبيا مستمراً، فضلاً عن حالات الاختفاء القسري، التي تطال الرجال والنساء على حدٍ سواء. وكما يعلم أعضاء هذا المجلس، فإن أحد أبشع التجليات التي تذكرنا بأهوال النزاع الليبي هي اكتشاف مقابر جماعية في ضواحي ترهونة، وذلك عقب استعادة القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني للمدينة في حزيران/يونيه ٢٠٢٠. ومع تقدم عملية استخراج الجثث، اكتشفت السلطات الليبية المزيد من المقابر الجماعية في المنطقة. وأجدد من هذا المقام دعوات البعثة المستمرة إلى إجراء تحقيق شامل وشفاف في هذه الجرائم الفظيعة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

ويساور البعثة بالغ القلق إزاء الحالة المزرية لآلاف المهاجرين واللاجئين الذين وجدوا أنفسهم دون مأوى نتيجة لعمليات الإخلاء القسري واسعة النطاق وتدمير منازلهم على أيدي قوات الأمن باستخدام القوة المفرطة وغير المتناسبة في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. إن جهود المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الرامية إلى تقديم المساعدات الإنسانية والحماية لهؤلاء اللاجئين وطالبي اللجوء في مقر المفوضية في طرابلس تتعرض للعرقلة من قبل مجموعات من الأفراد الجانحين إلى العنف والذين يستخدمون التهديد والابتزاز ضدهم.

وأرحب بتعاون الحكومة في استئناف رحلات الإجلاء الإنساني والعودة الطوعية للمهاجرين واللاجئين التي تديرها المنظمة الدولية

للهجرة ومفوضية اللاجئين إلى خارج ليبيا. إذ تمثل رحلات العودة الإنسانية أحد الخيارات القليلة للمهاجرين غير الشرعيين واللاجئين الذين تقطعت بهم السبل في ليبيا والمعرضين بصورة بالغة لخطر الاحتجاز التعسفي، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والاستغلال من قبل شبكات التهريب والاتجار بالبشر، والجهات الفاعلة التابعة للدولة.

ويسرني أن أبلغكم بأن عدد المشردين داخليا في ليبيا آخذ في الانخفاض، حيث يقدر عدد النازحين بأقل من ٢٠٠ ألف شخص مقارنة بـ ٢٧٨. ألف شخص في بداية هذا العام. لكن تلك الأرقام لا تزال ضخمة. ويسعى العاملون في المجال الإنساني مع السلطات الليبية – على المستويين الوطني والمحلي – إلى تسريع العودة الطوعية والآمنة والمستدامة للمجتمعات النازحة كجزء من جهود المصالحة الوطنية وتحقيق الاستقرار.

لا تزال ليبيا تمر بمنعطف دقيق يتسم بالهشاشة وهي تشق طريقها نحو الوحدة والاستقرار من خلال صناديق الاقتراع. ففي حين أن المخاطر المرتبطة بالاستقطاب السياسي المستمر جلية وقائمة، إلا أن عدم إجراء الانتخابات يمكن أن يؤدي إلى تدهور خطير للوضع في البلد وقد يفضي إلى مزيد من الانقسام والنزاع.

وكما يتضح من خلال العدد الكبير من الناخبين والمترشحين المسجلين، فإن الشعب الليبي يتوق إلى فرصة لانتخاب ممثليه ومنحهم تفويضاً لحكم ليبيا من خلال الشرعية الديمقراطية. ويجب تحقيق تطلعات الليبيين وتصميمهم على المشاركة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية كمرشحين أو كناخبين.

ومن المهم أن يظل المجتمع الدولي متحداً في دعمه للانتخابات كما تجلى في مؤتمر باريس. وفي الوقت ذاته، من الضروري الانخراط في مشاركة عملية لضمان نزاهة العملية الانتخابية وتقليل مخاطر الاستقطاب والمواجهة إلى أدنى حد. ولن نألوا جهداً لمعالجة الشواغل والتخفيف من مخاطر عملية انتخابية موضع خلاف، وبناء توافق في الآراء لإجراء الانتخابات والتعامل مع الوضع في مرحلة ما بعد الانتخابات. وللقضاء الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بالاعتراضات التي أثيرت بشأن العملية وكذلك بعض المترشحين للرئاسة. ويجب احترام حكم الجهات القضائية.

والقرار النهائي يعود للشعب الليبي الذي سيختار من خلال الانتخابات. الليبيون هم من يملكون مستقبلهم ومستقبل ليبيا بين أيديهم. ويجب أن يشاركوا في الانتخابات، وأن يصوتوا لمن يلتزم بليبيا مستقرة يسودها الرخاء والوحدة والسيادة والديمقراطية وتحكمها سيادة القانون ومن يلتزم أيضاً بمكافحة الفساد ومواصلة المصالحة الوطنية والعدالة والمساءلة.

لقد آن الأوان لتحرر ليبيا نفسها من التدخلات الخارجية، بقيادة سلطات ومؤسسات تحظى بتفويض ديمقراطي قوي مستمد من الانتخابات. ولا يمكن لليبيا أن تواصل تدمير نفسها بالاستمرار في تقديم أرضها كمسرح للمصالح والأطماع الأجنبية.

في الختام، في ضوء التحولات السياسية والأمنية الجارية، فضلاً عن العمليات الانتخابية الدقيقة والمعقدة في ليبيا، ازدادت الحاجة إلى عملية وساطة ومساعٍ حميدة من جانب الأمم المتحدة من داخل ليبيا. ولذلك، من الضروري، في رأيي، نقل منصب رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى طرابلس على وجه السرعة، وحبذا لو يتم ذلك استناداً إلى قرار يصدر عن مجلس الأمن يأذن بعودة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى تشكيلها السابق. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ لحظة تعييني، أعربت عن تأييدي للفصل بين منصب المبعوث الخاص ومنصب رئيس البعثة، ولنقل رئاسة البعثة إلى طرابلس. ولتهيئة الظروف لذلك، تقدمت باستقالتي في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

وفي رسالة الاستقالة، أكدتُ أيضاً استعدادي للاستمرار في العمل كمبعوث خاص لفترة انتقالية – وهذا، في رأيي، يجب أن يغطي الفترة الانتخابية – لضمان استمرارية تصريف الأعمال شريطة أن يكون ذلك خياراً ممكناً.

وآمل أن يتم إيجاد حل مناسب. ورداً على رسالة استقالتي المؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قبل الأمين العام في رسالته المؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر استقالتي اعتباراً من ١٠ كانون الأول/ديسمبر.

ولذلك، أتوجه إليكم، سيدي الرئيس، وإلى أعضاء مجلس الأمن بالشكر على كل الدعم الذي قدمتموه لي وللبعثة في الفترة الماضية خلال فترة ولايتي في المكتب.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد كوبيتش على المعلومات تشاطرها معنا.

وأعطي الكلمة الآن للسفير تيرومورتي.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للفقرة ٢٤ (هـ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار نفسه. ويغطي التقرير الفترة من ١١ أيلول/سبتمبر إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، التي أنجزت اللجنة خلالها عملها باستخدام إجراء الموافقة الصامتة.

في البداية، أود أن أشير إلى أن اللجنة أدرجت في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر شخصا إضافيا على قائمة جزاءاتها ليكون خاضعا لتدابير حظر السفر وتجميد الأصول: وهو السيد أسامة الكوني إبراهيم، المدير الفعلي لمركز احتجاز النصر في مدينة الزاوية، ليبيا، وقد أدرج اسمه في القائمة لتورطه في أفعال تستوفي معايير الإدراج في قائمة الجهات الخاضعة للجزاءات، أو تقديمه الدعم لتلك الأفعال.

وفيما يتعلق بقائمة الجزاءات، تلقت اللجنة أيضا رسالة ثانية من مركز التنسيق المعني برفع الأسماء من القائمة المنشأ عملا بالقرار ١٧٣٠ (٢٠٠٦)، فيما يتعلق بتقديم شخص لطلب رفع من القائمة. ولا تزال عملية مركز التنسيق جارية.

وفيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، تلقت اللجنة إخطارا من تونس بشأن نقل أسلحة خفيفة ومعدات غير فتاكة لأغراض الحماية الدبلوماسية. كما تلقت اللجنة تقريرين عن تفتيش سفن من عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط.

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، تلقت اللجنة معلومات إضافية من سويسرا بشأن إخطار استثناء قُدم سابقا عملا بالفقرة ١٩ (أ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، وقد ردت عليه اللجنة. وعلاوة على ذلك، لم تتخذ اللجنة أي قرار سلبي فيما يتعلق بإخطار استثناء قدمته المملكة المتحدة، استندت فيه إلى الفقرة ١٩ (أ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وتلقت اللجنة أيضا رسالة من ليبيا تحيل بها مذكرة من المؤسسة الليبية للاستثمار، وهي كيان مدرج في القائمة، وقد ردت اللجنة عليها.

وفيما يتعلق بحظر السفر، وافقت اللجنة على طلب استثناء واحد، استنادا إلى الفقرة ١٦ (أ) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، قدمته ليبيا باسم السيد أبو زيد عمر دوردة. وتلقت اللجنة أيضا إخطارين بالسفر قدمتهما كل من السيدة عائشة القذافي والسيدة صفية فركاش البرعصي، بموجب استثناء من تدابير حظر السفر مُنح سابقا للقيام بأسفار غير محدودة في غضون ستة أشهر لأغراض إنسانية. وقد ورد الإخطار الأول خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ولكن بعد أن تم بالفعل تعميم نص تقريري السابق على أعضاء اللجنة.

وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم فريق الخبراء المعني بليبيا إلى اللجنة تقريره المؤقت عملا بالفقرة ١٣ من القرار ٢٥٧١ (٢٠٢١). وستجرى مناقشة التقرير في ١ كانون الأول/ديسمبر.

أخيرا، تلقت اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أربعة تقارير عن التنفيذ من بلجيكا وتايلند وسويسرا وموناكو.

وأود أن أذكر بأن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ تدابير الجزاءات تقع على عاتق الدول الأعضاء. واللجنة ملتزمة بتيسير تنفيذ تلك التدابير وتسعى إلى الإسهام في تعزيز السلام والاستقرار في ليبيا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السفير تيرومورتي على المعلومات تشاطرها معنا.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بن سعد.

السيدة بن سعد (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن في الوقت الذي يستعد فيه الشعب الليبي للشروع في أول انتخابات رئاسية مباشرة على الإطلاق في بلدنا. وبصفتي ناشطة في مجال حقوق المرأة وعضوة في ملتقى

الحوار السياسي الليبي ومرشحة في الانتخابات البرلمانية المقبلة، يشرفني حقا أن أنضم إليكم اليوم في مجلس الأمن.

لا يمكن أن يأتي اجتماعنا في وقت أكثر أهمية، حيث تفصلنا أسابيع عن انتخابات لديها القدرة على أن تكون نقطة تحول حقيقية لليبيا، مما يمثل انتقالا تاريخيا من عقد اتسم بعدم الاستقرار والنزاع والحرب إلى الاستقرار والديمقراطية والسلام. ولا يمكنني المبالغة في تقدير مدى أهمية هذه الانتخابات بالنسبة لشعب عانى ليس فقط عقدا من الحرب، ولكن أيضا عقودا من الاستبداد الوحشي.

إنني أخاطب مجلس الأمن اليوم من طرابلس، حيث الآمال كبيرة مع تبني مواطني بلدي للممارسة الجديدة للديمقراطية. إن رجال ونساء بلدي يعملون بشغف على إنشاء أحزاب سياسية جديدة وتحديد برامجهم الانتخابية والترشح للمناصب.

وما كان لهذه اللحظة التاريخية أن تتحقق لولا عزم الشعب الليبي على تحقيق حل سلمي والجهود المستمرة لبعثة الأمم المتحدة الخاصة في ليبيا والتسويات الصعبة ولكن الضرورية التي توصلت إليها جميع الأطراف. وتلك الجهود المشتركة هي التي أدت إلى اتفاق ملتقى الحوار السياسي الليبي على خارطة طريق وطنية، اعتمدت لاحقا من مجلس الأمن في القرار ٢٥٧٠ (٢٠٢١).

وبصفتي عضوة في ملتقى الحوار السياسي الليبي، فإنني أتحمل مسؤولية تجاه الشعب الليبي لضمان أن تحقق الانتخابات المقبلة آماله وتطلعاته. وهذا يعني أن الانتخابات يجب أن تكون حرة ونزيهة، تماشيا مع خارطة الطريق التي تم الاتفاق عليها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠. ويجب علينا جميعا أن نبذل قصارى جهدنا لكفالة أن تسهم الانتخابات القادمة في تجديد الشرعية والاستقرار الوطني – لا أن تنتقص منهما.

ولهذا السبب، ينتابني شعور بالقلق إزاء الانتخابات المقبلة. إذ ينبغي أن تلتزم هذه الانتخابات، المقرر إجراؤها حاليا في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، بخارطة الطريق التي تحدد تسلسلا واضحا يتم من خلاله إجراء الانتخابات على أساس دستوري.

وكان من المقرر إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في آن واحد في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، غير أنه ليس هناك التزام بالخطة. ولا تتماشى الظروف الحالية مع خارطة الطريق الليبية ولا مع القرار ٢٥٧٠ (٢٠٢١) أو القرار ٢٥٧١ (٢٠٢١)، كما أنها لا تتماشى مع مؤتمر برلين الثاني بشأن ليبيا. فلا يفصلنا عن الانتخابات سوى أسابيع، ولا يوجد حتى الآن توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن الإطار القانوني للانتخابات المقرر إجراؤها، كما أن الأطراف لم تؤكد بعد أنها ستقبل نتائج الانتخابات. ويهدد هذا الغموض نتيجة العملية الانتخابية.

ومثل الكثير من أبناء شعبي الليبيين، أرغب بشدة في المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة. فالعملية الديمقراطية أمر حيوي لمستقبل بلدي. ومع ذلك، أخشى أنه إذا لم تتخذ خطوات الآن لتعزيز البيئة الانتخابية، فإن هذه الانتخابات قد تؤدي إلى تفاقم الانقسامات الجغرافية وتساهم في حدوث اضطرابات مدنية.

ولا يرغب الشعب الليبي في أن يرى لحظة تهدف إلى تعزيز السلام تنتهي بالانقسام والعنف. فقد استمرت الحرب لفترة طويلة جدا في ليبيا. ويستحق شعبنا عملية ديمقراطية حرة ونزيهة. ولأول مرة منذ وقت طويل، يأمل شعبنا في أن يكون هناك فرصة لإيجاد حل حقيقي. ونحن مدينون للشعب الليبي ببذل كل ما في وسعنا لتحقيق عملية انتخابية تليق بتطلعاته.

ولذلك أحث مجلس الأمن على دعم الليبيين ومساعدتنا في تجاوز الانقسامات والعجز اللذين يقفان حجر عثرة في طريق السلام منذ فترة طويلة جدا. وهناك الكثير مما يمكن للمجلس القيام به لتأمين العملية الانتخابية في ليبيا وكفالة عملية حرة ونزيهة.

أولا، من الأهمية بمكان أن يكفل مجلس الأمن إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في آن واحد دون تأخير، على النحو المنصوص عليه في خارطة الطريق.

ثانيا، يجب أن يكون المراقبون الدوليون حاضرين لكفالة أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة، وألا يحدث تزوير انتخابي أو إكراه أو

تمييز أو ترهيب للناخبين أو المرشحين أو الأحزاب السياسية. ويمكن للمجلس أن يبذل المزيد من الجهد للإصرار على وجود هؤلاء المراقبين قبل الانتخابات.

ثالثا، يجب استتباب الأمن طوال العملية الانتخابية لكفالة عدم حدوث أي ترهيب أو إكراه. ويجب توفير الضمانات الأمنية لكفالة عدم استخدام العملية الانتخابية ذريعة لإثارة العنف والاضطرابات المدنية أو التشكيك في التجربة الديمقراطية في ليبيا.

رابعا، يجب أن نصر على تلقي ضمانات عامة حازمة من جميع الأطراف بأنها ستقبل نتائج الانتخابات، فائزة كانت أم خاسرة. ولهذا السبب، أحث المجلس بقوة على أن يدعو بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى ممارسة ولايتها والتوسط بين جميع الأطراف، ويشمل ذلك الاستجابة لطلبات منتدى الحوار السياسي الليبي المتكررة بعقد اجتماع يمكن فيه معالجة الخلافات بين الأطراف وصياغة توافق أساسي في الآراء بشأن الإطار القانوني.

خامسا، ينبغي للمجلس أن يصمم على المشاركة النشطة للمرأة وتمثيلها في العملية الانتخابية. وفي الوقت الحاضر، لم يُخصص للمرأة سوى ٣٢ مقعدا من أصل ٢٠٠ مقعد برلماني. وهذا أقل بكثير من حصة الـ ٣٠ في المائة المحددة في خارطة الطريق. وبالرغم من أن التشريعات المحلية تواصل خذلان المرأة الليبية، فلا نزال نرى أمثلة قوية على تصميم المرأة. فلأول مرة في تاريخنا، لدينا مرشحات للرئاسة.

وبالتزامن مع اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة وبداية حملة ١٦ يوما من النشاط لمناهضة العنف الجنساني، أحيي بجميع النساء الشجاعات اللواتي فقدن أرواحهن وهن تعربن عن رأيهن وأقر بشجاعة من تواصلن المخاطرة بحياتهن من أجل التغيير.

وأخيرا، أحث المجلس بقوة على دعم عملية لتحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية من شأنها أن تعزز التئام جروح المجتمع وتؤدي إلى سلام مستدام.

إن ليبيا تقف اليوم عند نقطة تحول في تاريخها. فقد بدأت عملية انتخابية تاريخية يمكن أن تأتي بعهد جديد من الاستقرار والديمقراطية والاستقلال. ولذلك من الضروري ألا تجهض العملية أو تفسد. وأحث مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره على بذل قصارى جهدهما لتحقيق الديمقراطية في ليبيا ومساعدتنا في إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة بن سعد على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص كوبيتش والسيدة بن سعد على إحاطتيهما للمجلس اليوم، وكذلك السفير تيرومورتي على آخر المستجدات التي قدمها من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة على وجه الخصوص لأشيد بالسيد كوبيتش على كل ما اضطلع به من عمل طوال فترة عمله مبعوثا خاصا للأمين العام. ونحن ممتنون للسيدة بن سعد وجميع النساء الأخريات من بناة السلام لما تضطلعن به من عمل في ليبيا.

وكما قال السيد كوبيتش، لقد دخلنا الآن فترة حاسمة الأهمية ستحدد المسار نحو الاستقرار في ليبيا. وأود أن أوضح اليوم ثلاث نقاط.

أولا، أود أن أؤكد من جديد دعم المملكة المتحدة الكامل للعملية التي يقودها الليبيون ويتولون زمامها والتي أوصلتنا إلى هذه المرحلة. ولا لبس لدينا في أن الانتخابات يجب أن تكون حرة ونزيهة ومفتوحة للجميع، كما يجب أن تسمح بمشاركة المرأة والشباب مشاركة كاملة وهادفة وعلى قدم المساواة. وتحث المملكة المتحدة بقوة جميع الجهات الليبية الفاعلة على احترام الجدول الزمني للانتخابات والامتناع عن التصرفات التي من شأنها تعطيل العملية وحل أي نزاعات من خلال المسارات المشروعة. فالأعمال التي تقوض العملية الانتخابية تهدد بالعودة إلى النزاع والانقسامات المترسخة داخل ليبيا. وينبغي ألا نتردد في استخدام جميع الأدوات المتاحة، بما فيها الجزاءات، ضد من يحاولون تقويض العملية.

إن الفرصة سانحة الآن أمام قادة ليبيا لكتابة فصل جديد في تاريخ البلد. وسعيا لتجنب عدم الاستقرار، يجب على المرشحين

للانتخابات الرئاسية أن يعملوا معا بحسن نية قبل الانتخابات وأثنائها وبعدها. ومن الأهمية بمكان أن يكون هناك انتقال سلس وسلمي للسلطة بعد الانتخابات. فبعد عقد من النزاع، حان الوقت لأن تضع الطبقة السياسية الليبية مصالح الشعب الليبي في المقام الأول.

ثانيا، أرحب بخطة العمل الشاملة للجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ لانسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا ونشر مراقبي الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار لدعم الآلية الليبية لرصد وقف إطلاق النار. ويقع الآن على عاتق الجهات الفاعلة الدولية مسؤولية التحقق من انسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة دون تأخير. وينبغي لآلية رصد وقف إطلاق النار أن ترصد تلك العملية وتتحقق منها.

وأخيرا، أود أن أعرب عن قلق المملكة المتحدة إزاء الهجمات الأخيرة التي شنتها الجماعات المسلحة على المؤسسة الوطنية للنفط. فمثل هذه المحاولات للسيطرة على موارد ليبيا الطبيعية على حساب الشعب الليبي غير مقبولة. ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن تحافظ السلطات الليبية على نزاهة مؤسساتها المالية حتى تعود العملية السياسية بالنفع على جميع الليبيين.

والمملكة المتحدة على استعداد للعمل مع ليبيا والأمم المتحدة وجميع شركائنا الدوليين لبناء مستقبل أكثر سلما واستقرارا وازدهارا للشعب الليبي. وتحقيقا لتلك الغاية نرحب بوحدة المجتمع الدولي في دعم الانتخابات الليبية، كما عبر عن ذلك إعلان باريس والبيان الرئاسي الذي سنعتمده اليوم.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الممثل الخاص يان كوبيتش على إحاطته بشأن الحالة في ليبيا وكذلك الممثل الدائم للهند، السيد تيرومورتي، على بيانه بوصفه رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. وكذلك سننصت باهتمام شديد إلى ممثل ليبيا.

وبالنظر إلى إعلان السيد كوبيتش اعتزامه الاستقالة من منصبه كممثل خاص، نود أن نشكره على جهوده لتحقيق استقرار الحالة في ليبيا وحولها. فقد تولى هذا المنصب في وقت كان لا بد فيه من الحفاظ على الاتجاه وتعزيزه. وقد حُلت العديد من المسائل في العملية السياسية بفضل إسهامه. ومن الواضح أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة على هذا الطريق. ونشير في ذلك الصدد إلى أن استمرار دعم الأمم المتحدة خلال هذه الفترة الهامة التي تسبق الانتخابات في ليبيا يظل أمرا حاسما.

إننا نقيم الحالة في ليبيا بشكل عام على أنها مستقرة. ونعتقد أن التحدي الرئيسي في هذه المرحلة من العملية السياسية هو تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وقد اعتمد مجلس النواب القوانين ذات الصلة، وبالتالي وضع الإطار القانوني اللازم لإجراء الانتخابات الوطنية.

ونلاحظ العملية القوية لتسمية المرشحين للانتخابات الرئاسية. ونشدد في ذلك الصدد على وجود مرشحين من جميع المجموعات السياسية والمناطق، بمن فيهم ممثلو الحكومة السابقة، من بين الذين أعلنوا عن نيتهم الترشح لمنصب الرئيس. ونعتقد أن هذا السيناريو يستحق دعمنا المشترك ويزيد من فرص النجاح في إجراء الانتخابات المقبلة. إننا مقتنعون بأنه لا يمكن ضمان نجاح العملية السياسية إلا إذا كانت شاملة حقا للجميع. ونحن على ثقة بأن الليبيين سيتمكنون، على ذلك الأساس، من التغلب على التوترات والمظالم المستمرة، ما سيسهم في المصالحة الوطنية.

ونلاحظ في الوقت نفسه أن بعض الأصوات لا تزال تسمع، بما في ذلك في ليبيا نفسها، منادية بتأجيل العملية الانتخابية. ونعتقد أن هذا التطور يمكن أن يهدد بتداعيات خطيرة على السلام الهش وقد يعمق الانقسامات الداخلية في البلد.

ونلاحظ كذلك إحراز بعض التقدم على المسار العسكري. فقد وافقت اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ في اجتماع عقد في جنيف، في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، على خطة عمل للانسحاب التدريجي والمتوازن والمتزامن لجميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من ليبيا. ويتماشى النهج المتكامل الذي تقوم عليه مع موقفنا. كما إننا ظللنا ندعو باستمرار إلى هذا الانسحاب للجماعات المسلحة غير الليبية والوحدات العسكرية. وإلا، فإن هناك مخاطر بتقويض التوازن الذي حافظ على وقف إطلاق النار

في ليبيا لأكثر من عام. ونحن في انتظار تفاصيل الآلية المتفق عليها لتنفيذ ذلك الانسحاب.

ونعتقد أن للجيش الوطني الليبي، الذي يملك قادته معرفة وخبرة قيمتين جدا لتنمية البلد، دور هام في تعزيز القوات المسلحة الليبية. ونحن من جانبنا نشجع جميع القوات الليبية على العمل معا بشكل بناء.

ونعتزم مواصلة المشاركة بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التسوية السياسية في ليبيا، من خلال العمل الموجه مع الأطراف الليبية نفسها وفي الصيغ المتعددة الأطراف على السواء. ونحن ممتنون لزملائنا الفرنسيين على تنظيم مؤتمر دولي بشأن ليبيا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. فالوثيقة الختامية تتماشى مع المؤتمرات السابقة حول المسألة الليبية. والشيء الرئيسي في تلك القرارات هو الدعوة إلى اتباع الجدول الزمني للعملية السياسية، بما في ذلك الانتخابات، التي اتفقوا عليها هم أنفسهم قبل عام.

السيد عثمان (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد يان كوبيتش، الممثل الخاص للأمين العام إلى ليبيا، والسفير ت. س. تيرومورتي، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، على إحاطتيهما. وأكرر الإعراب عن تهنئة وفد بلدي لهما على التزامهما بتحقيق الاستقرار في ليبيا. كما أشيد بالسيدة لميس بن سعد، عضو ملتقى الحوار السياسي الليبي، على وجهة نظرها.

ترحب النيجر بالتقدم الكبير الذي أحرز منذ الجلسة السابقة لمجلس الأمن في ١٠ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.٨٨٧٠)، ولا سيما القرار الذي اتخذته اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث اتفق ممثلو تشاد والسودان والنيجر على إنشاء آلية فعالة للاتصال والتنسيق لدعم تنفيذ خطة عمل أقرت في جنيف في ٨ تشرين الأول/أكتوبر لانسحاب المرتزقة والمقاتلين والقوات الأجنبية من ليبيا في عملية تدريجية ومتوازنة ومتزامنة وممرحلة.

ولا يزال التنسيق مع جيران ليبيا ومعالجة شواغلهم أمرا حاسما لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب بشكل مستدام وناجح. وسيكون ذلك أيضا خطوة حاسمة في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ (٢٠١١)، تمشيا مع القرارين ٢٥٧٠ (٢٠٢١) و ٢٥٧١ (٢٠٢١).

ويرحب وفد بلدي أيضا باعتماد القانون الانتخابي الذي ينظم الانتخابات التشريعية في بداية تشرين الأول/أكتوبر، الذي يسد الثغرات التشريعية لتمهيد الطريق للانتخابات الرئاسية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، التي أعلنت شخصيات رئيسية في العملية بالفعل عن ترشحها لها.

فتلك الانتخابات، التي نريد لها أن تكون حرة ونزيهة وشاملة وذات مصداقية، خطوة رئيسية في طريق ليبيا نحو الاستقرار. وتقع على عاتق جميع أصحاب المصلحة مسؤولية تاريخية عن بذل قصارى جهدهم من أجل إنجاح العملية بطريقة سلمية ووفقا للالتزامات التي قطعوها على أنفسهم.

وأود أن أؤكد مجددا في ذلك الصدد تشجيع حكومة بلدي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على جهودها الدؤوبة لمساعدة السلطات الليبية وأعيد تأكيد تأييد النيجر لتوصيات استعراضها الاستراتيجي والمستقل.

وأود أن أذكر في ذلك السياق أن النيجر لا تزال ثابتة في التزامها بالعمل من أجل إيجاد حل سياسي دائم للأزمة الليبية، فضلا عن القيام بدورها الكامل في مساعدة الشعب الليبي الشقيق على التعافي من آثار عقد النزاع الذي عانى منه البلد.

ويكرر وفد بلدي في ذلك الصدد تأييده للإعلان الذي اعتمد في مؤتمر باريس بشأن ليبيا الذي عقد في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي يدعو إلى عملية انتخابية شاملة للجميع وتشاورية. كما نؤكد دعمنا للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات وأصحاب المصلحة وجميع المرشحين الليبيين في الوفاء بالتزاماتهم بإجراء الانتخابات في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر والامتناع عن أي تصريحات قد تعرض العملية الانتخابية الجارية للخطر. ومن المهم أيضا أن تلتزم تلك الجهات

الفاعلة علنا باحترام حقوق خصومها السياسيين قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها، وأن تقبل النتائج.

وبالإضافة إلى ذلك، ندين أي أعمال تدخل أجنبي وانتهاكات لحظر الأسلحة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وكذلك الالتزامات التي قطعتها بعض الأطراف الفاعلة المشاركة في الأزمة في ليبيا خلال مؤتمري برلين.

ويظل استمرار تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار أمرا حاسما. ولذلك نرحب بإعادة فتح الطريق الساحلي الذي يربط شرق ليبيا بغربها مؤخرا.

ولئن كنا نرحب، على الصعيد الإنساني، بالتحسن العام الذي طرأ منذ إعلان وقف إطلاق النار، فإن الحالة ما زالت تبعث على القلق. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة مؤخرا، فإن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لا يرقى إلى مستوى احتياجات البلد الإنسانية. كما تستمر آثار الأزمة على النظام الصحي في جعل السيطرة على جائحة مرض فيروس كورونا في البلد والتطعيم ضده أمرا صعبا.

ولا يمكن تناول المسألة الإنسانية من دون الإشارة إلى الظروف المعيشية المروعة وغير الإنسانية للمهاجرين واللاجئين في ليبيا. وقد حان الوقت لاتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد للانتهاكات والتجاوزات التي يتعرضون لها باستمرار.

وأخيرا، تذكر النيجر بأن إعادة وترحيل المهاجرين الذين تم إنقاذهم في البحر إلى ليبيا، كما هو الحال، ينتهك القانون الدولي الإنساني. ويحتاج الأشخاص الضعفاء الذين يتم إنقاذهم في البحر إلى الحماية، وليس إعادتهم إلى ليبيا، حيث سيتعرضون للاحتجاز التعسفي وغيره من الانتهاكات من قبل السجانين الذين غالبا ما يكونون غير خاضعين لسيطرة الحكومة.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أنا أيضا السيد يان كوبيتش، المبعوث الخاص إلى ليبيا، والسيدة لميس بن سعد على إحاطتيهما الشاملتين، وكذلك السيد ت. س. تيرومورتي، الممثل الدائم للهند، على التقرير الثاني والأربعين لرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. وأرحب أيضا بالممثل الدائم لليبيا، السفير طاهر السنّي، في هذه الجلسة.

إن ليبيا تمر بمنعطف تاريخي هام. فبعد شهر واحد بالضبط من اليوم، من المتوقع أن يجري الليبيون انتخاباتهم البرلمانية والرئاسية الأولى، والتي نأمل أن تجرى بطريقة وحرة ونزيهة وشاملة للجميع وذات مصداقية، بمشاركة كاملة للنساء. ونرحب بالإنجازات الرائعة التي حققتها ليبيا في الأشهر الأخيرة والتي تمهد لإجراء هذه الانتخابات الهامة، بما في ذلك مؤتمر دعم استقرار ليبيا الذي عقد في الشهر الماضي.

ولا تزال الجهود البناءة التي تبذلها الأمم المتحدة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وجهود الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين الآخرين في مواكبة العملية السياسية في ليبيا أمرا حاسما. وبناء على ذلك، نرحب بالإعلان الأخير الصادر عن المؤتمر الدولي من أجل ليبيا، الذي عقد في باريس. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعم ليبيا في إطار معايير سيادة البلد وسلامته الإقليمية.

ونشيد بالأعمال التحضيرية التقنية التي تقوم بها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لتيسير عملية انتخابية سلسة ونود أن نناشد السلطات الليبية المعنية ضمان الانتهاء من جميع الترتيبات اللازمة بشأن الإطار القانوني الانتخابي ليتسنى لليبيين ممارسة حقهم في الانتخاب. وتبقى الانتخابات الخطوة الأولى والهامة نحو الانتقال الديمقراطي في ليبيا وينبغي أن تتم في بيئة آمنة.

ويقودني هذا إلى نقطتي التالية، وهي الحالة الأمنية. بعد مرور عام تقريبا على توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، فإن التقدم المحرز في تنفيذه ضئيل. ونرحب بالجهود المستمرة للجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ ونشيد بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن خطة العمل لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب من البلد. ولا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على أهمية خطة العمل نظرا للدعوات المتكررة التي وجهها مجلس الأمن من أجل مغادرة المرتزقة والمقاتلين الأجانب لليبيا بطريقة

منظمة وخاضعة للإشراف. ولذلك، فإننا نشيد بالاجتماع الأخير للجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ الذي عقد في مصر، بمشاركة تشاد والسودان والنيجر، بشأن إنشاء آلية فعالة للاتصال والتنسيق لدعم تنفيذ خطة العمل. كما نؤكد على ضرورة التنفيذ الصارم لحظر الأسلحة.

إن الوتيرة المتسارعة للتحديات العالمية المتلاحقة، بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا، جعلت من الواضح أن التحديات المتعددة الجوانب في ليبيا تحتاج إلى معالجة فعالة ومن خلال حلول موازية دائمة. والحاجة إلى إعطاء الأولوية لتوحيد المؤسسات الليبية أمر أساسي، ونلاحظ بارتياح العمل الجاري على المسارين الاقتصادي والمالي، بما في ذلك المراجعة الدولية للحسابات المالية لمصرف ليبيا المركزي. وينبغي أن تساعد هذه الجهود في توحيد مصرف ليبيا المركزي، مع ضمان إنشاء آليات مهمة لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وتقديم الخدمات الأساسية للشعب الليبي. ولذلك، نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا أهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية الليبية لصالح الليبيين وحدهم.

وبالمثل، نشجع على بذل جهود أكبر للتصدي لتحديات حقوق الإنسان، ولا سيما التحديات التي تواجه الفئات الأكثر ضعفا، بما في ذلك اللاجئون والمهاجرون والمشردون داخليا والشباب والنساء والفتيات. ومرة أخرى، نؤيد تأكيد الأمين العام بأن ليبيا لا تزال ميناء غير آمن لإنزال المهاجرين واللاجئين، ونكرر دعوتنا إلى حمايتهم والحفاظ على سلامتهم على نحو كامل، ولا سيما في مراكز الاحتجاز. ونتفق معه أيضا على ضرورة أن تعيد الدول النظر في السياسات التي تدعم عمليات الاعتراض في البحر وإعادة اللاجئين والمهاجرين إلى ليبيا.

شهدنا خلال العقد الماضي التجربة المؤلمة لإخواننا وأخواتنا الليبيين الذين دفعوا الثمن الباهظ والفظيع للتدخل الخارجي وويلات الحرب. ومن دروس التاريخ، نعلم أن السلام والازدهار غير قابلين للتجزئة وأن المصالحة ضرورية لعمليات إعادة البناء. وفي هذا السياق، نحن راضون عن التزام الاتحاد الأفريقي بدعم عملية المصالحة الوطنية الليبية.

وقد تحمل الليبيون وعانوا بما فيه الكفاية، وقرروا من خلال عزمهم ورغبتهم أنهم بحاجة إلى السلام والاستقرار. ومثل كل الدول المستقلة وذات السيادة، يستحق الليبيون العيش في سلام. كما إنهم يستحقون مستقبلا يوفر الرخاء. وفي هذا الصدد، نؤكد على النداء الذي وجهته السيدة بن سعد في وقت سابق اليوم. فلنواصل مؤازرة ودعم ليبيا خلال هذه المرحلة الهامة وما بعدها لكفالة عودة هذا البلد الشقيق إلى مساره الصحيح نحو تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص كوبيتش على إحاطته، وكذلك السفير تيرومورتي على ما قدمه من معلومات محدّثة بشأن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. وأود أيضا أن أشكر السيدة بن سعد على رسائلها الودية. وقد فُهمت رغبتها في المشاركة في انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة جيدًا في هذه القاعة، وأود أن أقول أنه يقع على عاتقنا مساعدة ليبيا على تحقيق ذلك الطموح، على نحو ما طلبته منا السيدة بن سعد. وبما أن هذه ستكون الإحاطة الأخيرة التي يقدمها السيد كوبيتش إلى مجلس الأمن بصفته مبعوثا خاصا إلى ليبيا، أود أن أشكره بإخلاص على خدمته المتفانية. وأود أيضا أن أرحب بصديقنا وزميلنا السفير طاهر السني في جلستنا اليوم.

نجتمع اليوم قبل شهر واحد بالضبط من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في ليبيا، على النحو المنصوص عليه في خريطة الطريق التي اعتمدها ملتقى الحوار السياسي الليبي وفي قرارات المجلس. وتمثل الانتخابات مرحلة حاسمة في العمل على تأمين مستقبل يتمتع فيه جميع الليبيين بالسلام والاستقرار والازدهار. ونقول لشعب ليبيا إن مستقبل البلد في أيديهم،كما ينبغي أن يكون، ونؤكد لهم أن المجتمع الدولي يواصل دعمهم على طريق السلام. ومن جانبها، ستحافظ أيرلندا بالتأكيد على إيمانها بذلك.

ونرحب بالمؤتمر الدولي الناجح الذي عقد مؤخرا في باريس وشاركت في استضافته فرنسا وليبيا، مع ألمانيا وإيطاليا والأمم المتحدة. وكانت النتيجة واضحة: فالسلطات الليبية والمجتمع الدولي ملتزمان بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر.

نعلم أن العملية الانتخابية يجب أن يقودها ويمسك بمقاليدها الليبيون. ونشيد بعمل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن. وسيكون ضمان إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في وقت واحد عاملا أساسيا في الحفاظ على نزاهة العملية. ونعتقد أنه يتعين على السلطات في ليبيا أن تواجه التحدي المتمثل في كفالة عملية انتخابية تشاورية وشاملة للجميع يتقبلها جميع أصحاب المصلحة الليبيين على نطاق واسع بروح من التعاون واستيعاب الجميع والوحدة الوطنية. كما يتعين على جميع أصحاب المصلحة الليبيين تعزيز الثقة المتبادلة وبناء توافق في الآراء في هذه المرحلة الحساسة للغاية، بما في ذلك من خلال إطار قانوني شامل للجميع. وسيكون دور المراقبين الإقليميين والدوليين حاسما بطبيعة الحال.

والعملية التي يتولى زمامها الليبيون يجب أن تكون أيضا عملية تتولى النساء الليبيات زمامها. وأؤيد الملاحظات التي أدليت بها السيدة بن سعد في وقت سابق بشأن تلك المسألة البالغة الأهمية. وتكتسي مشاركة المرأة والشباب مشاركة هادفة في هذه الانتخابات أهمية بالغة لتحقيق السلام الشامل والمستدام في ليبيا. وإذ نقترب من موعد الانتخابات، ندعو السلطات الليبية أيضا إلى ضمان حيز مدني حر وآمن ومستقل للجميع. وقد ذكرتنا السيدة بن سعد بأننا اليوم على مشارف الاحتفال بحدث "اصبغوا العالم باللون البرتقالي"، اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة. وأود أن أؤكد على الأهمية البالغة لحماية النساء في ليبيا – جميع النساء – من العنف القائم على نوع الجنس الذي واجهنه. فهذا العنف يمكن أن ينتهي، ويجب منعه.

وترحب أيرلندا بالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ أحكام اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر، ونكرر دعوتنا إلى الوفاء بجميع الأحكام المتبقية. إن آلية مراقبة وقف إطلاق النار الليبية آلية حيوية لضمان الحفاظ على مكاسب الاتفاق التي تحققت بشق الأنفس. وقد شجعت أيرلندا نشر أول مراقبين من الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر، وهي خطوة إيجابية وإن طال انتظارها. ومن الأهمية بمكان الآن أن يعمم أيضا المنظور الجنساني في عمل آلية الرصد وأن يسترشد به العمل الهام في المستقبل.

ويشكل استمرار وجود المقاتلين والمرتزقة والقوات الأجنبية تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار الهشين في ليبيا، وقد يؤدي إلى زيادة انعدام الأمن في المنطقة. وجميع الحاضرين هنا يعرفون أن هذا صحيح. ولذلك، فإنني أرحب باعتماد اللجنة المشتركة ٥+٥ في الشهر الماضي لخطة عمل وبالإعلان اللاحق الذي سيشهد تنفيذ الخطة من خلال إجراءات المغادرة في إطار عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تشرف عليها الأمم المتحدة في الأسابيع المقبلة. ونريد أن نرى بذل كل الجهود الممكنة للحفاظ على هذا الزخم وضمان التنفيذ الكامل لخطة العمل، مع مراعاة احتياجات وشواغل جيران ليبيا.

وأخيرا، وإذ تتوجه كل الأنظار الآن إلى الانتقال السياسي والعسكري في ليبيا، يجب ألا نغفل عن حالة حقوق الإنسان. إن آخر تقرير للبعثة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ليبيا يبعث على القلق العميق. وسوء معاملة الأفراد الضعفاء، مثل المهاجرين المحتجزين، أمر بغيض بكل بساطة. وفي ذلك الصدد، نرحب بإضافة أحد الأفراد إلى قائمة الجزاءات في تشرين الأول/أكتوبر. إن السلام والمصالحة الوطنيين في ليبيا يتطلبان احترام حقوق الإنسان والكرامة لجميع الشعب الليبي – رجالا ونساء وأطفالا. وندعو السلطات وجميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن المهم أيضا أن تعمل السلطات على ضمان المساءلة بمحاسبة جميع المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك من خلال الوفاء بالتزاماتها بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد كوبيتش، المبعوث الخاص إلى ليبيا، على إحاطته، والسفير تيرومورتي على التقرير الدوري للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بشأن ليبيا. وأود أيضا أن أشكر السيدة لميس بن سعد على إحاطتها الثاقبة اليوم.

بادىء ذي بدء، أود أن أؤكد مجددا على ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية كما هو مخطط لها في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر.

وهذا ليس توقع المجتمع الدولي – بما في ذلك مجلس الأمن – بل أيضا، كما سمعنا، توقع أبناء الشعب الليبي نفسه. ومن الضروري أن تسمع أصواتهم. ونشيد بجهود اللجنة الوطنية العليا للانتخابات للتحضير للجوانب التقنية للانتخابات. وبتسجيل ٢,٨ مليون ناخب بالفعل، نشعر بالقلق من أن يؤدي تأخير الانتخابات إلى زيادة العنف وعدم الاستقرار وإطالة أمد الانقسامات في المجتمع الليبي. إن وقف إطلاق النار هش بالفعل، والمؤسسات الليبية منقسمة منذ فترة طويلة جدا، مما يؤدي إلى عواقب أمنية واقتصادية خطيرة. ومن الأهمية بمكان تيسير نقل السلطة بطريقة تقلل إلى أدنى حد من خطر حدوث فراغ. وخطط الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في آن واحد إجراء هام في هذا الصدد.

والنقطة الأخيرة التي أود أن أتناولها فيما يتعلق بالانتخابات هي التأكيد مجددا على أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة وهادفة ومتساوية في الانتخابات. وكما أكدت السيدة بن سعد، يحق للنساء الليبيات أن يضطلعن بدور متساو في تشكيل مستقبل بلدهن، سواء كناخبات أو كمرشحات.

وتؤيد النرويج تأييدا تاما الإعلان الصادر عن مؤتمر باريس الدولي من أجل ليبيا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وهو يتماشى مع التوقعات الواضحة التي أعرب عنها المجلس، وإشارة قوية على التزام المجتمع الدولي بالعملية الديمقراطية في ليبيا. ومما يشجعنا أن ليبيا – في شخصي السيد الدبيبة والسيد المنفي – شاركت في استضافة المؤتمر. وهذا أمر أساسي لتأمين ملكية ليبيا للعملية السياسية وتسليط الضوء عليها. ونأمل مخلصين أن يواصل المجلس التحدث بصوت واحد لدعم العملية السياسية في ليبيا.

وعلاوة على ذلك، نواصل الحث على التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، الذي اتفقت بموجبه الأطراف الليبية نفسها على ضرورة مغادرة المقاتلين والمرتزقة الأجانب البلد. وبينما نرى تقارير عن مغادرة بعض المقاتلين، لا تزال الغالبية العظمى منهم في ليبيا. وهذا يشكل تحديا للسيادة الليبية ولتوحيد المؤسسات الأمنية الليبية. وإذ نسلم أيضا بشواغل البلدان المجاورة، فإننا نكرر التأكيد على الحاجة إلى عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للجماعات المسلحة العائدة إلى بلدان المنطقة.

وفي الأسابيع الأخيرة شهدنا اعتقال مهاجرين في شوارع طرابلس. كما توصلنا بمعلومات عن الجرائم والعنف في مراكز الاحتجاز، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. والنرويج قلقة للغاية، وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأطفال.

وأخيرا، بما أن المبعوث الخاص كوبيتش سيستقيل من منصبه، كما سمعنا، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكره بإخلاص على جهوده لدفع العملية السياسية قدما وعلى عمله المتفاني مع الأطراف الليبية في التحضير للانتخابات.

السيد الأدب (تونس): نشكر المبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا على إحاطته، ونثمن دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في دعم مسار التسوية السياسية في ليبيا، مجددين تأكيد التزام تونس بمواصلة تقديم كل الدعم والتسهيلات لمهمة الأمم المتحدة في ليبيا والبعثة الأممية.

كما نتوجه بالشكر إلى الممثل الدائم للهند، السفير تيرومورتي، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بشأن ليبيا، على عرضه لتقرير بشأن نشاط اللجنة. ونشكر الدكتورة لميس بن سعد على مداخلتها القيمة، كما نرحب بمشاركة سعادة السفير الممثل الدائم لليبيا، السيد طاهر السني، في هذه الجلسة.

لقد نجحت ليبيا خلال السنتين الأخيرتين، بفضل إعلاء المصلحة الوطنية العليا تغليب منطق الحوار والتوافق، في الانتقال من مرحلة النزاع والتصعيد العسكري إلى الانخراط في مسار سياسي سلمي بقيادة وملكية ليبية يكفل للشعب الليبي تحقيق تطلعاته إلى الممارسة الديمقراطية وانتخاب مؤسساته الدائمة في كنف الحرية والشفافية والمساواة.

كما نؤكد في هذا السياق على أهمية زيادة تعزيز دور المرأة وحضورها في مختلف مراحل هذا المسار ودوائر صنع القرار. واليوم، ونحن على بعد شهر واحد من الموعد الانتخابي المقرر في ٢٤ كانون

الأول/ديسمبر، يتعزز الأمل في قدرة الشعب الليبي على التأسيس لمرحلة الوضع الدائم من خلال مسار ديمقراطي يكرس دعائم دولة القانون والمؤسسات. تثمن تونس في هذا السياق الجهود الاستثنائية المبذولة لتهيئة الظروف الكفيلة بتنظيم الانتخابات والرئاسية والبرلمانية في الموعد المحدد لها، وفقا لخارطة الطريق المعتمدة بتونس ولقرار مجلس الأمن ٢٥٧٠ (٢٠٢١).

وتهيب بالمجموعة الدولية خلال هذه المرحلة الفاصلة مضاعفة جهودها لدعم مسار التسوية السياسية في ليبيا، ومساندتها لليبيين من أجل رفع التحديات والمساعدة على تقريب وجهات النظر، بما يهيئ الظروف الملائمة لإنجاح العملية الانتخابية. ونرحب في هذا الإطار بعقد مؤتمر دعم استقرار ليبيا في طرابلس والمؤتمر الدولي حول ليبيا في باريس. كما نؤكد على أهمية دور دول الجوار.

تؤكد تونس مجددا على ضرورة التزام جميع الأطراف باحترام سيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها الترابية بعيدا عن أي تدخل في شؤونها الداخلية. ومن هذا المنطلق، نجدد دعوة جميع الأطراف إلى الالتزام بالتنفيذ الكامل لبنود اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، ولا سيما فيما يتعلق بتسريع مغادرة المرتزقة والمقاتلين الأجانب لليبيا بشكل منسق، واتخاذ الترتيبات الكفيلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما يعزز الأمن والاستقرار في ليبيا ويجنب دول الجوار والمنطقة أي تداعيات على أمنها. وتشجع تونس في هذا المضمار جهود اللجنة العسكرية الليبية المشتركة ٥+٥. كما تثمن الدعم الأممي لهذه الجهود من خلال بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والذي من المنتظر أن يتعزز تبعا لنشر النواة الأولى لمراقبي وقف إطلاق النار الأمميين. وفي نفس السياق، نجدد التأكيد على ضرورة التزام كافة الأطراف بتنفيذ حظر الأسلحة المفروض على ليبيا.

ونحن نقترب من نهاية عضويتنا في مجلس الأمن، نود الإشادة بما لمسناه من حرص لدى كافة أعضاء المجلس على دعم جهود إعادة الأمن والاستقرار إلى ليبيا وصون السلم والأمن في المنطقة. كما نثمن التعاون البناء مع بعثتنا في ما له علاقة بالملف الليبي، لا سيما في ظل ما يمثله استقرار ليبيا من أهمية خاصة لتونس من منطلق وحدة المصير وتلازم الأمن والاستقرار والتنمية في البلدين. ونحن على ثقة من أن محافظة مجلس الأمن على وحدته في معالجة مختلف الجوانب المتصلة بالأمن الليبي ستشكل خير حافز للأشقاء الليبيين لتعزيز التقدم على درب التسوية السياسية الشاملة وترسيخ الوحدة الوطنية.

وفي الختام، أود التأكيد مجددا على التزام تونس الثابت، من أعلى هرم السلطة، بدعم تطلعات الشعب الليبي الشقيق لتخطي هذه المرحلة الانتقالية بنجاح ومواصلة الانخراط الفاعل والبناء في الجهود الأممية والإقليمية والدولية في هذا الاتجاه. وما زلنا على اقتناع بأن حكمة ووجاهة الأشقاء في ليبيا وتغليبهم للمصلحة الوطنية العليا لبلدهم ستمكن من تجاوز كل الخلافات وإنجاح الاستحقاقات الوطنية القادمة لتستعيد ليبيا أمنها واستقرارها ومكانتها التي هي جديرة بها بين الأمم.

السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد يان كوبيتش، المبعوث الخاص لليبيا، والسيد تيريموتي، الممثل الدائم للهند، والسيدة بن سعد على إحاطاتهم الإعلامية اليوم. إن جهود فريق المبعوث الخاص لتوجيه الشعب الليبي على طريق الانتخابات التي تبدأ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر جديرة بالملاحظة، ونحن نقدر مثابرته على إشراك الشخصيات السياسية الليبية، وحفز الحوار بشأن العملية الانتخابية، وتشجيع التقدم في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

وكما أشار آخرون بالفعل، يفصلنا الآن ٣٠ يوما فقط عن بداية الانتخابات في ليبيا. كما تستعد المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لتنظيم الانتخابات. وقد سجل الملايين من الناخبين الليبيين أسماءهم، وسجل العديد من المرشحين أسماءهم للترشح للانتخابات الرئاسية والبرلمانية. ونشهد إشارات قوية على زيادة الملكية الليبية للعملية الانتخابية. وسندعم عملية تقودها ليبيا وتعكس أقصى توافق آراء يمكن تحقيقه في الوقت المسموح به.

وكان مؤتمر باريس الدولي لليبيا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر دليلا واضحا على الدعم الدولي لليبيا ودعوة واضحة إلى إحراز تقدم. وعلينا أن نحمل القادة الليبيين على الالتزام بالانتخابات مع مساعدتهم

على تنفيذ خطتهم الانتخابية. إن الديمقراطية هي تنافس الأفكار في خدمة الشعب. وندعو جميع القادة الليبيين إلى اعتماد العملية الديمقراطية والمشاركة فيها مع الالتزام باللوائح الانتخابية. إن التهديد بالمقاطعة من قبل الفصائل التي تدعي التحيز المنهجي لن يخدم الشعب الليبي أو يعزز السلام أو يساعد على تحقيق الازدهار. ونذكر أولئك الذين قد يتدخلون في الانتخابات الليبية أو يؤججون العنف بأن مجلس الأمن قد يفرض عقوبات على أي شخص – ليبي أو غير ليبي – يعرقل أو يقوض الانتخابات كما هو مرسوم لها في خارطة طريق منتدى الحوار السياسي الليبي. ويجب أن يستهدف المجلس المفسدين للانتخابات تعزيزا للمساءلة إذا لزم الأمر.

وكانت السلطات الليبية واضحة خلال مؤتمر دعم استقرار ليبيا في طرابلس في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر: فهي ترفض التدخل الأجنبي في ليبيا وتسعى إلى مغادرة المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية. ونشيد باللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ وخطة عملها الشاملة لانسحاب الجماعات المسلحة. ومع وجود أكثر من ٢٠ ٠٠٠ من المقاتلين الأجانب في ليبيا، من الضروري مواصلة المناقشات حول تنفيذ انسحاب القوات الأجنبية. ونرحب بالمعلومات المستكملة التي قدمها المبعوث الخاص كوبيتش بشأن نشر أول مراقبي وقف إطلاق النار في ليبيا والخطوات التالية في تنفيذ خطة العمل. وندعو جميع الدول، بما فيها الدول الأعضاء في المجلس، إلى التقيد بالقرارين ٢٥٧٠ (٢٠٢١) و ٢٥٧١ (٢٠٢١) ودعم انسحاب القوات الأجنبية.

ونحيط علما بقرار المبعوث الخاص بالاستقالة والتقارير التي تفيد بأن الأمين العام قبل استقالته. ونشكره بإخلاص على خدمته. وكما هو الحال مع جميع ترشيحات رؤساء البعثات، سننتظر قرار الأمين العام بشأن من سيرشحه للعمل كمبعوث خاص. ونؤكد لجميع أعضاء المجلس أهمية تيسير الانتقال السريع والسلس للمسؤوليات خلال هذه المرحلة الحرجة. وفي غضون ذلك، سنواصل العمل مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وجميع قيادات الأمم المتحدة من أجل إحراز تقدم نحو إجراء الانتخابات في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

السيد داي بينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد يان كوبيتش، المبعوث الخاص لليبيا، على إحاطته الإعلامية. كما أشكره على عمله في تعزيز العملية السياسية. وأود أيضا أن أشكر السيد تيريموتي، الممثل الدائم للهند ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بشأن ليبيا، على إحاطته الإعلامية. وأرحب بحضور السيد السني، الممثل الدائم لليبيا، في هذه الجلسة.

ولبعض الوقت، استمر وقف إطلاق النار في ليبيا عموما. واستمرت العملية السياسية في التقدم. وعقد مؤخرا مؤتمر دعم استقرار ليبيا ومؤتمر باريس الدولي لليبيا. وأعرب هذان المؤتمران عن رسالة موحدة مؤيدة للانتخابات المقرر إجراؤها في موعدها والانسحاب الكامل للقوات الأجنبية والمرتزقة، وهو ما نرحب به.

ولم يتبق سوى شهر واحد يفصلنا عن الانتخابات. والصين تؤيد الأطراف في ليبيا، على أساس خارطة الطريق لمنتدى الحوار السياسي الليبي، لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في وقت واحد، كما هو مقرر، تكون نزيهة وشاملة وشفافة من أجل بدء مرحلة جديدة من التنمية الوطنية. وينبغي لجميع الأطراف في ليبيا أن تضع مصالح البلد والشعب في المقام الأول، وأن تلتزم بالحوار والتشاور، وأن تعزز الوحدة والتعاون، وأن تحل الخلافات التي ظهرت خلال العملية الانتخابية بالوسائل السلمية لتجنب التأثير على الحالة السلمية الذي تحققت بشق الأنفس.

لقد بذلت ليبيا جهودا كبيرة للتحضير للانتخابات وأحرزت تقدما ملحوظا. ومع ذلك، لإجراء الانتخابات في موعدها المحدد، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وتشجع الصين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على مواصلة تقديم الدعم اللازم للانتخابات، وفقا لولايتها الصادرة عن المجلس. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية وأن يلتزم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

إن وجود قوات أجنبية ومرتزقة في ليبيا عقبة من العقبات الرئيسية أمام تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد. وفي أكتوبر/تشرين الأول، وافقت اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ على خطة عمل

للانسحاب الكامل للقوات الأجنبية والمرتزقة، مما يجسد إرادة جميع الأطراف بالإجماع وإرادة الشعب الليبي. وتتطلع الصين إلى إحراز التقدم في تنفيذ خطة العمل في أقرب وقت ممكن. وينبغي لجميع البلدان التي لديها قوات في ليبيا أن تتعاون بنشاط في هذا الصدد. لا يمكن أن يكون هناك استثناءات. ومغادرة القوات الأجنبية والمرتزقة ينبغي أن تسترشد بضرورة تجنب الآثار السلبية على الحالة الأمنية في منطقة الساحل والمناطق المجاورة. وترحب الصين بتعزيز الاتصالات بين ليبيا وجيرانها بشأن هذه النقطة، بما في ذلك إطلاق الآلية الرباعية لإدارة الحدود، التي تشترك في توفير موظفيها ليبيا والسودان وتشاد والنيجر.

لقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى تفاقم مسألة سبل العيش في ليبيا. وفي تنفيذ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على ليبيا، يجب توخي الحذر لتجنب الآثار السلبية على اقتصاد البلد ورفاه الشعب. وينبغي لمجلس الأمن أن يستكشف بفعالية السبل الفعالة لاستخدام الأصول الليبية المجمدة لإعادة إعمار البلد والاستجابة بطريقة مناسبة لشواغل ليبيا المشروعة فيما يتعلق بخسائرها نتيجة لتجميد الأصول .

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر السيد يان كوبيتش، المبعوث الخاص إلى ليبيا، على إحاطتهن متمنيا له كل التوفيق في مساعيه المقبلة. كما أشكر السيدة لميس بن سعد، عضو منتدى الحوار السياسي الليبي، على ملاحظاتها الثاقبة. كما أرحب بحضور زميلنا الممثل الدائم لليبيا.

إننا نقترب من موعد ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، الذي حدده الشعب الليبي لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وكان ذلك هدفا أقره مجلس الأمن في وقت لاحق. وهناك شعور بالأمل الحذر في أن يستمر الزخم السياسي نحو إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة بطريقة حرة ونزيهة وشاملة وذات مصداقية بعد شهر واحد بالضبط من الآن. وفي هذا الصدد، نرحب بنتائج مؤتمر باريس الدولي من أجل ليبيا، بما في ذلك التزامه بنجاح العملية السياسية الليبية والتنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، ونتطلع إلى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر.

والسيناريو الأمني يدعو أيضا إلى التفاؤل من المجتمع الدولي. وقد لاحظنا اتفاق ٨ تشرين الأول/أكتوبر بشأن خطة عمل اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ لمغادرة المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من الأراضي الليبية، والتطورات اللاحقة في ذلك الصدد، بما في ذلك الاجتماعات التي عقدت مع ممثلي تشاد والسودان والنيجر فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ أيضا ما ورد في الإحاطة التي قدمها المبعوث الخاص بأنه لا تزال هناك تحديات، بما في ذلك العوائق التي تحول دون إجراء الانتخابات بطريقة حرة ونزيهة وشاملة وذات مصداقية. وقد أثر تدخل القوى الخارجية في الشؤون الداخلية لليبيا بصورة سلبية على التقدم المحرز على المسار السياسي، كما أن القوى الإرهابية بدأت تظهر مرة أخرى في ليبيا. ومن المثير للانزعاج أيضا استمرار انتهاكات حظر توريد الأسلحة، كما ذكر فريق الخبراء مرارا وتكرارا.

وفي الوقت الذي تشرع فيه ليبيا في مسيرتها نحو السلام والاستقرار، يتعين على المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، أن يواصلا تقديم الدعم اللازم للبلد حتى لا يتلاشى التقدم السياسي الذي تحقق في البلد. وفي هذا الصدد، أود أن أقدم الاقتراحات التالية.

أولا، إن أهم أولويات ليبيا هي إجراء الانتخابات في الموعد المقرر في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر بطريقة حرة ونزيهة وشاملة وذات مصداقية. وينبغي الإشادة بالجهود التي تبذلها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بغية النهوض بالتحضيرات للانتخابات.

ثانيا، يجب حماية سيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. إن عملية السلام يجب أن يقودها الليبيون ويتولون زمامها على نحو كامل، دون إملاءات أو تدخل خارجي. ونشجع أيضا جميع الأطراف الليبية على مواصلة بذل جهود متضافرة من أجل توحيد جميع المؤسسات الوطنية.

ثالثا، ينبغي احترام أحكام اتفاق وقف إطلاق النار والقرارات المتتالية لمجلس الأمن. وخطة عمل اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ خطوة هامة تظهر أيضا التزام الأطراف الليبية بانسحاب القوات

الأجنبية والمرتزقة. ومن المهم أن يتم الوفاء بالدعوة التي وجهتها الأطراف الليبية.

رابعا، يجب أن نكفل عدم السماح للجماعات الإرهابية والكيانات المنتسبة لها بالعمل دون رادع في ليبيا. إن استمرار وجود وأنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في ليبيا يثير قلقا بالغا، بما في ذلك بسبب آثرها المتعاقب المحتمل في جميع أنحاء منطقة الساحل. ومن المؤسف أن المسألة لا تحظى بما تستحقه من اهتمام. ويجب على المجتمع الدولي أن يتكلم بصوت واحد ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

خامسا، نحن بحاجة إلى التخطيط لنزع سلاح الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول وتسريحها وإعادة إدماجها. ونقدر استعداد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتقديم المساعدة إلى ليبيا في تلك العملية.

سادسا، فإن عملية المصالحة الوطنية الشاملة والجامعة هي ضرورة الساعة. ونأمل أن تكون الانتخابات المقبلة خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

وفي الختام، ارتبطت الهند تقليديا بعلاقات وثيقة ومفيدة للطرفين مع ليبيا، وما زلنا ملتزمين بدعم ليبيا والشعب الليبي في مسعاهما إلى تحقيق السلام الدائم في البلد.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات على ما قدموه من أفكار شاملة بشأن آخر التطورات في ليبيا. وأود أن أعرب عن دعم إستونيا الكامل لعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وجهود الوساطة التي تبذلها، وأشكر السيد يان كوبيتش، المبعوث الخاص إلى ليبيا، على عمله.

تمر ليبيا اليوم بمنعطف حاسم. إننا على بعد شهر واحد بالضبط من موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة والتي طال انتظارها. وعلى الرغم مما أحرز من تقدم هام في التحضير للانتخابات، بما في ذلك ما يتعلق بتسجيل الناخبين، لا يزال هناك عدد من المسائل التي تحتاج إلى معالجة. ونحث جميع الأطراف الليبية على التعاون لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة وذات مصداقية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، تمهد الطريق للسلام الدائم في ليبيا.

ومن أجل تحقيق الاستقرار في الأجل الطويل ونجاح العملية الانتخابية، من الضروري ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة، وإشراك الشباب في جميع مراحل التحضير وكذلك في الانتخابات نفسها. وفي هذا الصدد، نقدر تقديرا كبيرا العرض الذي قدمته السيدة بن سعد. من الواضح تماما أن المرأة تواجه العديد من العقبات في المشاركة في العملية الانتخابية، وهذا يتطلب اهتمامنا المستمر. وينبغي أن تكون المرأة قادرة على المشاركة في جميع جوانب الحياة السياسية، كمرشحة وناشطة وناخبة، دون خوف من الانتقام.

وعلى المسار العسكري، ترحب إستونيا بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الليبي المبرم في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. ونشيد بالخطوات الهامة التي اتخذتها اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥، بمشاركة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومع البلدان المجاورة، في المضي قدما بخطة العمل المتعلقة بسحب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة. ومن الضروري أن تغادر جميع الجهات الفاعلة الخارجية ليبيا دون تأخير.

وترحب إستونيا بنشر أول مجموعة من مراقبي الأمم المتحدة لدعم آلية رصد وقف إطلاق النار التي يقودها الليبيون. ونتطلع إلى مواصلة تشغيل فريق الدعم الدولي لمراقبي اللجنة العسكرية الليبية المشتركة.

لا تزال حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في ليبيا تبعثان على بالغ القلق. من المهم كفالة سبل كافية لوصول المعونة الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني إلى جميع المحتاجين. ومن الأهمية بمكان وضع حد للاحتجاز التعسفي وتعرض المهاجرين وطالبي اللجوء للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ويجب إجراء تحقيق واف في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على يد جميع الأطراف في ليبيا. إن مكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة سيمهدان الطريق لاستعادة الثقة في المجتمع.

وترحب إستونيا بالعمل الهام الذي تضطلع به البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، بما في ذلك تقريرها الصادر في تشرين الأول/أكتوبر (A/HRC/48/83)، وتدعو إلى منح البعثة إمكانية الوصول الكامل والآمن وبدون عوائق إلى جميع الأراضي الليبية للوفاء بولايتها.

وأخيرا، ترحب إستونيا بإعلان مؤتمر باريس الدولي من أجل ليبيا الذي عقد في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المهم التأكيد مجددا على أن جهود الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة في إطار عملية برلين لا تزال الأساس للجهود الدولية الرامية إلى دعم تحقيق السلام والاستقرار في ليبيا.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص على إحاطته، ولا سيما على التزامه منذ بداية ولايته بتحقيق السلام في ليبيا. وأشكر أيضا الممثل الدائم للهند، بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، والسيدة بن سعد على إحاطتيهما.

نحن على أعتاب موعد نهائي حاسم لمستقبل ليبيا. يتيح عقد الانتخابات البرلمانية والرئاسية، التي ستبدأ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، فرصة فريدة لوضع البلد بثبات على طريق مستدام نحو السلام والاستقرار. لقد أبدى الليبيون بوضوح شديد رغبتهم في إجراء انتخابات. وقد تم تسجيل أكثر من ٢,٨ مليون ليبي للإدلاء بأصواتهم، وتسلم ١,٧ مليون شخص بطاقات الناخبين الخاصة بهم. وقد سجل ٩٨ مرشحا أسماءهم للانتخابات الرئاسية، و ٧٦٦ ١ مرشحا للانتخابات التشريعية. وهذا دليل على أن الانتخابات الشاملة التي تشمل مشاركة جميع مكونات المجتمع الليبي في متناول اليد. وتشجع فرنسا مشاركة المرأة في العملية الانتخابية.

وبغية تلبية تلك التوقعات العريضة للمجتمع المدني، بادر الرئيس ماكرون إلى المشاركة في رئاسة مؤتمر باريس الدولي من أجل ليبيا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، مع ألمانيا وإيطاليا وليبيا والأمم المتحدة. وأكد المؤتمر مجددا دعم المجتمع الدولي للعملية الانتخابية التي ستمضي قدما تحت رعاية المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا. وقد أظهر المجتمع الدولي التزامه بالعملية بتأييده بالإجماع إجراء الانتخابات وفقا للجدول الزمني الذي حددته المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. وترحب فرنسا بتأييد نتائج مؤتمر باريس في البيان الرئاسي الذي سيعتمده المجلس بعد ظهر اليوم. كما أكدت ليبيا المشاركة في رئاسة المؤتمر التزام الأطراف الليبية بإجراء الانتخابات وفقا لخريطة الطريق لملتقى الحوار السياسي الليبي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

علينا الآن أن نعمل على تنفيذ الالتزامات التي قطعت في باريس. وتعمل فرنسا، بالتعاون مع شركائها الأوروبيين، على نشر مراقبين للانتخابات لكفالة شفافية ومصداقية العملية، وقبول جميع أصحاب المصلحة لنتائج الانتخابات. وما زلنا نقدم دعمنا الكامل للعملية الانتخابية التي تقودها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وللجدول الزمني للانتخابات الذي ستصدره قريبا. ونحث جميع الأطراف الفاعلة على أن تحذو نفس الحذو وأن تلتزم بقبول نتائج الانتخابات. وستدين فرنسا بشدة أي محاولات لعرقلة العملية الانتخابية أو التشكيك في نتائجها. ويجوز للجنة الجزاءات أن تعين أي فرد أو كيان يعرقل العملية الانتخابية للإدراج في القوائم.

كما أظهر مؤتمر باريس دعم المجتمع الدولي لخطة العمل التي وافقت عليها اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية. كان اعتماد خطة العمل في أوائل تشرين الأول/أكتوبر في جنيف خطوة أساسية في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وبتأييدنا خطة العمل في البيان الرئاسي الذي سنعتمده اليوم، سنتحمل جميعا مسؤولية المساعدة في تنفيذ طلب ليبيا. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بالإعلان عن انسحاب ٣٠٠ من المرتزقة الأفارقة من ليبيا، وهو ما يشكل خطوة أولى هامة نحو ذلك التنفيذ.

وندعو إلى مواصلة التنسيق مع بلدان المنطقة، ولا سيما مصر، لتيسير عمليات انسحاب مماثلة، بمساعدة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تحث فرنسا الأطراف الليبية على تحديد مواعيد نهائية لتنفيذ

عمليات الانسحاب هذه في أقرب وقت ممكن. ونشجع الأمم المتحدة على دعم العملية، بما في ذلك عن طريق تعزيز آليتها لرصد وقف إطلاق النار. وتذكر فرنسا بأننا جميعا ملزمون بالامتثال الصارم لحظر الأسلحة.

إن تحقيق التقدم على هاتين الجبهتين السياسية والأمنية هو السبيل الوحيد أمامنا لتوطيد ليبيا مستقرة وذات سيادة، وتوحيد جميع المؤسسات الليبية ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، التي يتعرض لها المهاجرون بشكل خاص. وستواصل فرنسا اتخاذ إجراءات ضد الإفلات من العقاب على تلك الجرائم. والانتخابات هي الأساس للتوزيع العادل والمنصف والشفاف للموارد لصالح الشعب الليبي كافة. وستواصل فرنسا التعاون بشكل كامل مع شركائها وفي المجلس تحسبا للبداية الحاسمة الأهمية لفترة الانتخابات.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص كوبيتش والسفير تيرومورتي على إحاطتيهما الشاملتين. كما أشكر السيدة بن سعد على تشاطر أفكارها وتقييمها. وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

إن الشعب الليبي يقترب من فصل جديد في تحقيق أمله وتصميمه على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية على المدى الطويل. ونشيد بالتقدم المحرز على المسارين السياسي والأمني في الأسابيع الأخيرة، ولا سيما الالتزامات التي قطعتها الأطراف الليبية بإجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر وخطة العمل المتفق عليها بشأن انسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب. وفي الوقت نفسه، تتطلب التحديات الحالية المتصلة بتلك العمليات الحاسمة الأهمية جهودا معززة ومتسقة من جانب جميع الأطراف ودعما من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز النقاط الثلاث التالية.

أولا، ندعو الأطراف المعنية في ليبيا إلى الإسراع في اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة، بما في ذلك التدابير التشريعية والإدارية واللوجستية، لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بنجاح وفي موعدها. وستحتاج فترة ما بعد الانتخابات أيضا إلى الاهتمام الكافي لضمان إحراز تقدم مطرد. ومن الضروري تعزيز الحوار وتيسير تدابير المصالحة وبناء الثقة فيما بين مختلف الأطراف من أجل حل الصعوبات الراهنة في هذا الوقت الحرج.

ونشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية خلال الأسابيع الماضية لتعزيز ودعم الحوار فيما بين الأطراف الليبية، ولا سيما من خلال مؤتمر باريس الدولي ومؤتمر تحقيق الاستقرار في ليبيا. وسيظل دور الأمم المتحدة والبلدان المجاورة والشركاء الإقليميين والدوليين حاسما في دعم العملية السياسية التي تقودها ليبيا وتملك زمامها خلال الفترة المقبلة.

ثانيا، من الأهمية بمكان الحفاظ على بيئة أمنية مواتية للإعداد للانتخابات وإجرائها ومواصلة العملية السياسية في فترة ما بعد الانتخابات. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى التقيد التام بأحكام اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، بما في ذلك تنفيذ آلية رصد وقف إطلاق النار، بدعم من البعثة. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الاحترام الكامل لخطة العمل المتعلقة بانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب من الأراضي الليبية وتنفيذها، وهي ما نشيد به. ويجب مواصلة التمسك بحظر الأسلحة تمشيا مع القرار ذي الصلة المتعلق بليبيا.

ثالثا، تدعو الحاجة إلى تكثيف الجهود لمواصلة التصدي للتحديات الإنسانية في ليبيا وتعزيز إعادة الإعمار في البلد. ونحن نشاطر القلق بشأن التحديات المتزايدة فيما يتعلق بالمهاجرين واللاجئين في ليبيا. وندعو الشركاء الدوليين إلى مواصلة تقديم الدعم للبلد، لا سيما لتلبية احتياجات الفئات الضعيفة، وبخاصة النساء والأطفال والمهاجرين واللاجئين، ومعالجة التحديات التي يواجهونها. وبالإضافة إلى ذلك نشيد بالجهود المتواصلة لحماية المدنيين في ليبيا من خطر الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب، بدعم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

وفي الختام، تقف فييت نام تضامنا مع الشعب الليبي في هذه الفترة الحرجة. ونؤكد من جديد دعمنا لعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم

في ليبيا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للجهود الدؤوبة التي بذلها السيد كوبيتش في تعزيز السلام في ليبيا خلال الأشهر الماضية. ونتمنى له كل التوفيق.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد يان كوبيتش، المبعوث الخاص للأمين العام إلى ليبيا، على الإحاطة التي قدمها وعلى خدمته لشعب ليبيا. وأشكر أيضا السفير تيرومرتي، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، والسيدة لميس بن سعد، عضو ملتقى الحوار السياسي الليبي، على إحاطتيهما. وأرحب بحضور زميلنا السفير الطاهر السني، الممثل الدائم لليبيا.

وتسلم كينيا بالدور المهم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في دعم عملية السلام، لا سيما في هذا الوقت الحرج. ونشيد أيضا بالدعم الكبير الذي قدمته الدول المجاورة والدول الأخرى والمنظمات الإقليمية في هذا الصدد.

وخلال الإحاطة المعقودة بالأمس بشأن ليبيا (انظر S/PV.8911)، ذكرنا مجلس الأمن بضرورة أن نتذكر جميعا نشأة الصراع. ونرحب بجميع أعضاء المجلس والمجتمع الدولي عموما لإجراء تقييماتهم الخاصة للعقد الماضي في ليبيا من أجل تحديد الدروس التي نحتاج إلى تعلمها لتجنب تكرار الأخطاء الكبيرة والتدخلات النابعة من المصلحة الذاتية التي اتسم بها تفاعل المجتمع الدولي مع ليبيا والمنطقة. وعلى الرغم من ذلك التاريخ، أحرز تقدم جدير بالثناء نحو حل النزاعات السياسية التي سببت الكثير من العنف والمعاناة. وقد أعرب الشعب الليبي عن عزمه على إعادة البناء والتجديد. ويشهد على ذلك المؤتمر الدولي الأول لتحقيق الاستقرار في ليبيا، الذي استضافته حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر.

ولتأمين المكاسب التي تحققت حتى الآن، يجب أن ينتهي التدخل الأجنبي في ليبيا. ويتميز هذا التدخل أيضا باستمرار وجود المقاتلين والمرتزقة الأجانب، مما يحدث أثرا مزعزعا للاستقرار، ليس على ليبيا فحسب، بل أيضا على المنطقة برمتها. ولذلك ترحب كينيا بخطة العمل الشاملة للانسحاب التدريجي والمتوازن والمتسلسل للمرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من ليبيا، التي وقعتها اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر، ونؤكد أهمية تنفيذها. ونحث المجتمع الدولي على دعمها بقوة.

ونرحب أيضا بوصول المجموعة الأولى من مراقبي الأمم المتحدة إلى طرابلس في تشرين الأول/أكتوبر لدعم آلية رصد وقف إطلاق النار الليبية، ونشدد من جديد على ضرورة إبقاء تلك العملية تحت القيادة والملكية الليبيتين الفعليتين. وندعو الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة إلى تقديم الدعم للإصلاحات الضرورية المقابلة في قطاع الأمن ولجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ومع اقتراب الليبيين من موعد ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، نشيد بالعمل الذي أنجز بالفعل، وبالعمل الجاري استعدادا للانتخابات، مثل تسجيل الناخبين وتسجيل المرشحين للانتخابات الرئاسية. ومع ذلك نلاحظ أنه لا يزال هناك اختلاف عميق في وجهات النظر بشأن الإطار القانوني للانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك فإن مواسم الحملات الانتخابية تثير بسهولة تعليقات وخطابات تحريضية ومسببة للانقسام، وقد تم بالفعل في هذه الحالة التفوه ببعضها. وندعو الليبيين إلى الاستفادة من أهمية الحوار وعملية المصالحة الوطنية لحل تلك الخلافات بغية تحقيق الصالح العام للبلد. وكما هو الحال دائما، نريد أن نذكر البلدان الأفريقية، التي تشكل ليبيا واحدة منها، بأن الانتخابات لا تُوحِّد البلدان؛ بيد أنه لا بد من عقدها مع إيلاء الاهتمام دائما لعملية المصالحة المطلوبة.

ويجب ألا ننسى أو نتخلى عن آلاف المهاجرين الذين يعانون من معاملة لا تطاق وهم يسعون للوصول إلى شواطئ أوروبا. وبينما أدلي بهذا البيان في أعقاب النتائج المخيبة للآمال في غلاسكو، لا يسعنا إلا أن نستنتج، كما استُنتج مرارا خلال الأيام القليلة الماضية، أنه ما لم تبذل جهود حثيثة للاستثمار في التكيف مع المناخ في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، فإن القوارب في البحر الأبيض المتوسط ستظل تمتلئ باللاجئين اليائسين. وفي نهاية المطاف، سيصبح اعتراض المهاجرين أو المساعدة على اعتراضهم في البحر وإعادتهم إلى الموانئ الليبية أزمة

عالمية أكبر. وندعو إلى إبداء المزيد من المسؤولية في اتخاذ الإجراءات استجابة للصلة بين تغير المناخ والأزمات السياسية والاقتصادية التي يسببها، والتي تؤدي إلى تزايد عدد لاجئي المناخ الأفريقيين الذين يسعون لاجتياز الساحل والصحراء وليبيا والبحر الأبيض المتوسط.

وقد أيدنا البيان الرئاسي المقترح لمجلس الأمن، لأنه يسمح للمجلس بإسماع صوته الذي تمس الحاجة إليه لدعم الليبيين. ونتطلع أيضا إلى التجديد الجوهري لولاية البعثة لكي تعكس المكاسب التي تحققت حتى الآن، وتعبر عن دعم مجلس الأمن، وتمهد الطريق لتنفيذ تحسينات في إطار الولاية. ونذكر بأن جميع الأصول الليبية المجمدة يجب أن تحفظ وأن تعاد في نهاية المطاف إلى الشعب الليبي وتسخر لمصلحته. ولذلك نؤكد ضرورة النظر في إجراء استعراضات مناسبة في ذلك الصدد. ونشجع أيضا على تنفيذ الجزاءات، بالتنسيق مع السلطات الليبية، ونرحب بإجراء مناقشات ذات صلة في هذا الصدد.

وأخيرا، تواصل كينيا الإعراب عن تضامنها مع الشعب الليبي وتدعو إلى احترام وحدة أراضي ليبيا وسيادتها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المكسيك.

أشكر المبعوث الخاص والسيدة بن سعد على إحاطتيهما. كما أشكر زميلنا السفير تيرومرتي، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، على الإحاطة التي قدمها بشأن عمل اللجنة. وأود أن أؤكد تقديري للسيد يان كوبيتش على العمل الذي أنجزه من أجل الشعب الليبي بوصفه رئيسا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وأتمنى له كل النجاح في أنشطته المقبلة.

في حين تبقّى شهر واحد بالضبط قبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ليبيا، يرى وفد بلدي أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز كل جهوده على تهيئة أفضل الظروف الممكنة للعملية الانتخابية. ونرحب في ذلك الصدد بنتائج مؤتمر باريس الدولي المعني بليبيا، المعقود يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وندعو إلى تنفيذ استنتاجاته. ونحث جميع الأطراف السياسية الليبية الفاعلة على التصرف بمسؤولية لحل المسائل المتبقية بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. ونحثها بصفة خاصة على العمل يدا بيد لوضع الصيغة النهائية للإطار القانوني للعملية الانتخابية.

ونؤكد من جديد أيضا أهمية احترام المعايير التي اتفق عليها الليبيون أنفسهم في إطار منتدى الحوار السياسي الليبي وأيدها المجتمع الدولي من خلال مؤتمري برلين. ومن المهم أن نتذكر أن خريطة الطريق التي تم الاتفاق عليها في تونس العاصمة في العام الماضي تنص على أن تشغل النساء ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من المناصب القيادية. وفي هذا الصدد، تلاحظ المكسيك تعليقات السيدة بن سعد ببالغ الاهتمام. ونحيي شجاعة النساء الليبيات اللاتي قررن خوض الانتخابات ونشجع السلطات على مواصلة العمل مع فريق بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل اعتماد قانون مكافحة العنف ضد المرأة.

ونرحب أيضا باعتماد خطة عمل في إطار اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب. ونحث بلدان مصدر تلك القوات على الالتزام بتنفيذ خطة العمل ونأمل أن تسهم آلية رصد وقف إطلاق النار في تحقيق تلك الغاية.

ومن ناحية أخرى، تأسف المكسيك لأنه على الرغم من نداءات المجلس المستمرة لمعالجة حالة المهاجرين في ليبيا، فإننا لا نزال نسمع تقارير، مثل تلك التي سمعناها اليوم، عن المعاملة اللاإنسانية للمهاجرين. وهذه الحوادث، بما فيها حادثة وقعت في الأيام الأخيرة ولقي فيها ما لا يقل عن ٧٥ شخصا حتفهم أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط، هي نتيجة لعدم إيلاء اهتمام شامل لظاهرة الهجرة. ولذلك نحث على اتخاذ تدابير ملموسة لحماية أرواح المهاجرين وحقوقهم.

وأخيرا، يوجه وفد بلدي انتباه المجلس إلى تقرير البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا الذي نشر في تشرين الأول/أكتوبر (A/HRC/48/83)، الذي يوثق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. فالتقرير يذكر أن انتشار الأسلحة كان أحد العوامل التي أدت إلى تدهور الوضع في ليبيا. ولذلك، من الضروري

احترام حظر الأسلحة احتراما كاملا للحيلولة دون تأجيج الأسلحة للنزاعات في البلدان المجاورة. ويجب استخدام المعلومات التي جمعتها البعثة لضمان تحقيق المساءلة. ولا يمكن أن يكون للاعتبارات السياسية أو الانتخابية الأسبقية على العدالة التي يستحقها الضحايا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأود أن أذكر بمضمون المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع المشاركين على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): في البداية، أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة اليوم بخصوص ليبيا. كما أتقدم بالشكر للسيد يان كوبيتش على إحاطته. وأيضا يؤسفنا أن نعلم بخبر تقديم استقالته، والذي يأتي في وقت حرج هذه الأيام. وإذ نتفهم الأسباب الشخصية وراء هذا الطلب، ندعو السيد الأمين العام وهذا المجلس أن يوضحا الخطط البديلة لعمل البعثة الأممية خلال هذه الفترة الحساسة. كما أتقدم بالشكر للسيد تيرومورتي على إحاطته بالنيابة عن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. وأشكر أيضا الأخت لميس بن سعد على مداخلتها القيمة. إحاطتي اليوم مهمة وفي جعبتي الكثير، أستسمح المجلس إن أطلت قليلا فنحن نعيش وقتا هاما من عمر الأزمة في بلدي.

نلتقي اليوم في وقت مفصلي واستثنائي من عمر الأزمة، بعد سنوات عانى فيها بلدي ويلات الانقسام والخلافات والحروب. ها نحن نلتقي ونشهد بارقة أمل للخروج من النفق المظلم الذي دام طويلا، وذلك بفضل الله ثم بجهود الليبيين الأوفياء لوطنهم. وفي نفس هذا السياق نقدر كل المبادرات الدولية الصادقة في نواياها – والتي تسعى لإيجاد حلول سلمية للأزمة الليبية. وفي هذا الصدد، نشكر فرنسا على تنظيم مؤتمر باريس الأخير ومن قبلها ألمانيا في عقدها لمؤتمري برلين، وكل الدول الصديقة والشقيقة على جهودها المختلفة.

وفي ذات الوقت، علينا التأكيد أن المبادرات الوطنية تشكل الأساس الذي يمكننا من خلاله العمل على حل الأزمة وتحقيق الاستقرار، لأنه لا بديل عن ملكية الليبيين وقيادتهم لأي عملية سياسية تقود البلد إلى هذا الاستقرار، وفرض سيادة الدولة الليبية على كامل أراضيها. ولهذا فقد كان إعلان حكومة الوحدة الوطنية عن إطلاق "مبادرة استقرار ليبيا"، والتي نظمتها وزارة الخارجية على المستوى الوزاري، واستضافتها الشهر الماضي مدينة السلام، عروس البحر وأم السرايا، العاصمة طرابلس، وبمشاركة قرابة ثلاثين دولة ومنظمة دولية وإقليمية، في إشارة واضحة على أن ليبيا من الآن حاضرة وهي من يجب أن تقود ولا أن تقاد.

وفي هذا السياق، وعند حديثنا عن الاستقرار، نثمن عمل اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ وما توصلت إليه من مخرجات. ونؤكد على ضرورة الاستجابة لمطلب الشعب الليبي السيادي، والمتمثل في إنهاء أي نوع من أنواع التواجد الأجنبي في البلد، مهما كانت المسميات أو التصنيفات وذلك وفقا لخطة عمل اللجنة العسكرية وجدولها الزمني، وبضرورة جلوس ليبيا على طاولة أي مفاوضات دولية بهذا الخصوص، واحترام إرادة الليبيين في حماية أمنهم القومي وتحديد مصالحهم مع من يشاؤون وكيفما يشاؤون، ودون وصايا من أحد.

إن السلطة التنفيذية الحالية المتمثلة في المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية، كانت ولا زالت ملتزمة بتنفيذ خريطة الطريق التي تفضي لانتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة في موعدها المحدد، وتسخير كل الإمكانات لإنجاح ذلك، وتسليمها السلطة لهذه الكيانات المنتخبة بشكل ديمقراطي وحضاري ودون ترك فراغ سياسي، حسب ما ورد في خريطة الطريق وقرارات مجلس الأمن ومخرجات المؤتمرات الدولية المختلفة، وآخرها مؤتمر باريس، باعتبار هذا الاستحقاق خيارا وطنيا وتاريخيا لا تنازل عنه، وذلك لإنهاء صراع الشرعيات والمماحكات السياسية.

وجميعكم رأيتم التنسيق بين المفوضية والحكومة وعدد الناخبين والمتقدمين للانتخابات الذي شهدناه هذه الأيام. لذا يجب ضمان انتخابات حرة ونزيهة وبمراقبة دولية واسعة، وبمشاركة الجميع وبدون إقصاء أو تهميش وفقا للشروط القانونية العادلة. انتخابات رئاسية

وبرلمانية متزامنة، بجدول زمني واضح وتقبل نتائجها. انتخابات غايتها أن تنقلنا من الفوضى إلى السلام والاستقرار، وألا تستغل من البعض كوسيلة لتأجيج الصراع وإعادة شبح الحروب والقتال. فهل هناك ضمانات لما سبق ذكره؟

إننا جميعا نعي جيدا أنه ليس هناك حل مثالي للأزمة الراهنة. ولكن في ذات الوقت من المهم بذل كل الجهود لضمان الحد الأدنى من التوافق الوطني. لذا، وكما أن هناك الكثيرين الذين ينادون بالانتخابات بأي شكل من الأشكال، عليكم أيضا تفهم المخاوف المشروعة من شريحة واسعة من الليبيين من المستقبل المجهول، ورغبتهم الصادقة في عدم تكرار أخطاء الماضي.

فقد تابعتم جميعا اختلاف الآراء وتباينها، والجدل القانوني والدستوري الذي دار خلال الأيام والأشهر الماضية، وأساسه وجود أزمة ثقة متراكمة منذ سنوات؛ لأن غياب دستور متفق عليه أو قاعدة دستورية توافقية، يجعل هذه الانتخابات في نهاية الأمر هشة ومشكوكا في شرعيتها وقد لا تقبل نتائجها. وهذا من شأنه أن يكون وازعا للعنف والفوضى، الأمر الذي لا نريد العودة إليه بعد أن استطاعت حكومة الوحدة الوطنية أن تخلق حالة من الاستقرار في معظم أرجاء البلد.

استمعنا اليوم إلى مداخلة الأخت لميس التي تعبر عن شريحة واسعة من هؤلاء الليبيين والليبيات، وهي فيما قالته نشهد الطموح للعملية الانتخابية والديمقراطية، وأيضا المخاوف والتحديات. ولا يجب أن نضع من يحدد هذه المخاوف في دائرة المعرقلين أيضا. ويجب أن نسمع للجميع.

لذلك، فإننا ندعو الجميع لجعل الانتخابات وسيلة للاستقرار وإنهاء للأزمة، وليست غاية في حد ذاتها وبداية لأزمة جديدة، وأن تكون هذه الانتخابات وسيلة نصل بعدها بالبلد إلى الهدف الحقيقي، وهو بناء دولة بدستور توافقي ودائم وإنهاء كافة المراحل الانتقالية الهشة، لا أن تكون غاية من البعض لاغتصاب السلطة وإنهاء حلم الدولة المدنية والتداول السلمي لهذه السلطة.

تحدثنا بالأمس، في إحاطة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (S/PV.8911)، عن موقف حكومة بلدي من قضايا حقوق الإنسان. وهنا، نعيد مجددا تأكيدنا على أن المؤسسات الوطنية المختصة، وبالأخص مكتب النائب العام الليبي وبالتعاون مع البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا التابعة لمجلس حقوق الإنسان وحسب الولاية الممنوحة لها، تعمل على إتمام التحقيقات الضرورية في الجرائم التي تم اقترافها في ليبيا، وبالأخص جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية على مدار السنوات الماضية، وذلك لضمان المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب. فكما قلنا مرارا، هذه القضايا لن تسقط بالتقادم ولكن ستظل المقابر الجماعية في ترهونة النقطة السوداء التي تلاحقنا جميعا.

يقودنا الحديث في هذه الجلسة إلى المشاكل التي تعاني منها الأموال والأصول الليبية المجمدة، حيث أصبحت الأوضاع التي تمر بها هذه الأموال – والتي تعود ملكيتها للشعب الليبي – سيئة جدا. وللأسف، تحول تجميد الأصول من رغبة ظاهرها حماية أموال الليبيين إلى آلية مسيسة غرضها محاولة البعض الاستحواذ على ثروات الشعب الليبي واستنزافها. وظهر ذلك جليا برفض طلباتنا المتعددة بالسماح للمؤسسة الليبية للاستثمار بإدارة أصولها المجمدة وليس رفع التجميد عنها، وذلك للحفاظ عليها من هذه الظروف الصعبة والأوضاع الاقتصادية العالمية المتقلبة.

وفي هذا الإطار، يؤسفني أن أبلغكم بأننا نتعرض لمحاولة أخرى للابتزاز، حيث يتكرر فيها اسم نفس الدولة، وهي بلجيكا. فبعد المحاولة الأولى الفاشلة في شهر شباط/فبراير الماضي لوضع اليد على ٥٠ مليون يورو وإيقاف لجنة الجزاءات لهذا الأمر مشكورة، نتفاجأ منذ فترة قريبة بإصدار المدعي العام البلجيكي مذكرة ضد رئيس المؤسسة الليبية للاستثمار، بصفته، للمثول للتحقيق ودون التواصل مع السلطات الليبية للتوضيح أو احترام القنوات الدبلوماسية المعمول بها. وجاء ذلك بعد أن قامت السلطات البلجيكية بحجز قرابة ١٥ بليون يورو من حسابات المؤسسة المجمدة في وقت سابق، واعتبارها رهينة قضية جنائية دون توضيح الأسباب. هذه الخطوة من الممكن أن تصل إلى اعتقال رئيس المؤسسة دون وجه حق.

إن هذه الخطوات تعتبر سابقة خطيرة جدا. وبدوره، أعلن رئيس الحكومة رفضه التام لهذا التصعيد ومحاولات العبث بأموال الليبيين

والذي خرج عن أي أعراف دبلوماسية، مؤكدا أن أي نزاعات وتسويات يجب أن تتم بين الحكومات، وليس عن طريق الابتزاز والمس بأموال ومؤسسات ليبيا السيادية وتهديد مواطنيها. ولذلك، فإننا ندعو بلجيكا إلى التراجع عن هذه الخطوات الاستفزازية والتعاون مع الحكومة لإيجاد حلول عملية ودبلوماسية لهذه الأزمة. كما نطالب مجلس الأمن ولجنة الجزاءات بالعمل على الإيفاء بالتزاماتهما ووعودهما بالمحافظة على هذه الأصول وتنبيه جميع الدول بعدم المساس بها أو حجزها تحت أي مبرر، في مخالفة واضحة لقرارات هذا المجلس. وقد أرسلنا مذكرة للمجلس ولجنة الجزاءات بهذا الخصوص.

ختاما، نود التأكيد على أن المرحلة المفصلية التي تمر بها ليبيا تحتم علينا العمل على إنجاح العملية السياسية والتصدي للمعرقلين المحليين والدوليين الذين يقفون حجر عثرة أمام طموحات الشعب الليبي في التعبير عن إرادته وتقرير مصيره. وإن كانت إحاطاتكم اليوم جميعها موجهة لنا وما يجب أن نفعله، فأنتم اليوم، بصفتكم أعضاء في هذا المجلس، مطالبون بأن تستمعوا لنا أيضا وأن تقوموا بتصحيح أخطائكم في حق الشعب الليبي لأن أمامكم مسؤولية أخلاقية تجاه كثير مما وصلت إليه الأمور في بلدي خلال العشر سنوات السابقة. لقد أصبح المواطن الليبي، وبالأخص الشباب، أكثر وعيا وكاشفا لكل ما دار ويدور من مؤامرات ضده.

وقد رأيتم بداية مصالحات ووئام وطني حقيقي وبداية أمل في طي صفحة مؤلمة من تاريخ ليبيا. وخير شاهد مشاركة جميع التيارات السياسية، بكافة انتماءاتها وأطيافها، في العملية الديمقراطية الحالية. فلا تستهينوا بنا لأن الأمة الليبية ستتعافى بعون الله وستعود أقوى مما كانت. فقط نطالب المتدخلين في أمرنا: أن تكفوا أيديكم عنا. وكما نقول باللهجة الليبية، "خلونا في حالنا وتوا ينصلح حالنا". رغم كل التحديات، ستظل ليبيا صامدة، واحدة وموحدة. وهذا سر قوتنا، شاء من شاء وأبى من أبى.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): معروض على المجلس نص بيان للرئيس باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. وأشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيّمة في هذا البيان. ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء مجلس الأمن، سأعتبر أن أعضاء المجلس يوافقون على البيان الذي سيصدر بصفته وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2021/24.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أشكر السيدة بن سعد على مشاركتها في هذه الجلسة.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.